الفصل الثانى

مهمة الديمقراطية المنتصرة

اتفق الرأى الرسمى لاقطاب الديمقراطيات المنتصرة ـــ منذ أن نشبت الحرب العالمية الثانية ـــ على وجود «ألمانيا الاخرى» التى لم يسممها هتلر بتعاليمه فمن ذلك ماجاء فى خطاب لتشمبرلين غداة اعلان الحرب فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، من أن الحرب التى شهرتها بريطانيا يوم ذاك انما كانت حربا ضد النازية لا ضد الالمان.

وفى فبراير سنة ١٩٤٥ اجتمع فى يالتا الاقطاب الثلاثة ـــ روزفلت وتشرشل وستالين فى « مؤتمر القرم » واتخذوا قرارات هامة ، أبرزها ما أقر نظرية « ألمانيا الاخرى» قالوا «وغرضنا الذى لا نحيد عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الالمانية» والى ان قالوا «وليس غرضنا القضاء على الشعب الالمانى» .

وعاد الاقطاب الثلاثة ـــ ترومان وستالين وتشرشل (ثم أعقبه أتلى بعد فوزه فى الانتخابات العامة) يؤكدون نفس المعنى فى مؤتمر بوتسدام ـــ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ وهو آخر المؤتمرات التى عقدت قبل أن تتم هزيمة معسكر المحور باستسلام اليابان ، قالوا «ليس غرضنا (غرض الحلفاء) ان نقضى على الشعب الالمانى أو ان نسترقه ، وانما غرضنا ان نتيح للالمان فرصة الاستعداد لما يصح أن يقع لهم من اعادة بناء حياتهم على أسس ديمقراطية سليمة واذا ما اتجهت جهودهم الذاتية اتجاها مضطردا نحو ذلك الهدف فسيتيسر لهم فى الوقت المناسب ان يتبوؤوا مكانهم بين شعوب العالم الحرة المسالمة » .

وما دام أن هذا هو الرأى الذى اعتنقته الديمقراطيات المنتصرة ، فمهمتها ينبغى أن تنحصر فى العمل على احياء «ألمانيا الاخرى» من جديد ، وهذه المهمة تقتضى أولا تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، وتقتضى ثانيا القضاء على النازية، وتقتضى ثالثا الاخذ بيد ألمانيا فى فترة الانتقال لاعادة نظام الحكم والادارة الى حالته العادية.

وهنا تبرز مشكلة احتلال ألمانيا ، وهو أول خطوة عملية فى سبيل تحقيق ذلك الهدف المثلث الاضلاع.

* * *

نظم مؤتمر القرم أمر احتلال ألمانيا بصورة اجمالية ، ثم تناوله مؤتمر بوتسدام بتوسع وتفصيل :

فجاء فى قرارات القرم « وطبقا للخطة التى اتفق عليها ستحتل قوات كل دولة من الدول الثلاث منطقة منفصلة من ألمانيا (اشارة الى أمريكا وبريطانيا وروسيا) وهذه الخطة تقضى بايجاد ادارة ومراقبة متناسقتين بواسطة لجنة مراقبة مركزية قوامها القائد الأعلى لكل دولة من الدول الثلاث ، ومقرها برلين ، وقد اتفق على أن تدعو الدول الثلاث فرنسا ، اذا كانت ترغب فى ذلك ، لان تأخذ منطقة تحتلها ، وأن تشترك فى لجنة المراقبة كعضو رابع. أما حدود المنطقة الفرنسية فسيتم الاتفاق عليها».

ولقد أراد أقطاب القرم من وراء الاحتلال عاملا نفسانيا فات الحلفاء فى الحرب الماضية أن يعالجوه :

ذلك أنه فى سنة ١٩١٨ لم يعن الحلفاء باحتلال ألمانيا ، ولا وطئت جيوشهم أراضيها. ولهذا لم يستطع الشعب الالمانى أن يدرك انه هزم عسكريا. وكيف كنت تريده أن يفهم ذلك وهو يرى جيوشه تدق أبواب باريس ؟ والتاريخ ينبؤنا — الى ذلك — أن قواد الحلفاء كانوا قد أعدوا — فعلا — وثيقة استسلامهم لالمانيا : ولقد استغل هتلر وأعوانه تلك الحقيقة التاريخية فى افهام الشعب الالمانى أنه لم يهزم — فهو لن يهزم — وانما طعنه اليهود من الخلف .

ولهذا اتجه الحلفاء الى علاج ذلك الاحساس النفسانى المعتل ، بالاصرار على الاحتلال العسكرى ، حتى ينزع الشعب الالمانى من عقله تلك الاسطورة التى تدور حول أنه شعب فوق الهزيمة والخذلان :

ولكن أقطاب القرم لم يعنوا بتفصيل تلك المسائل التى يقوم عليها الاحتلال والتى تدور حوله ، ولم ندرك وقتذاك أكان ذلك منهم لانهم كانوا فى شغل بأنها معركة الحرب قبل أن يطيلوا البحث فى معركة السلم، أم انهم تركوها — على خطورتها عامدين ، حتى لا يرتبطوا مقدما بسياسة قد يجد ما يدعوهم الى ابدالها.

فلما اجتمع أقطاب بوتسدام ـــ فيما بين ١٧ يولية و ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ ـــ أعلنوا يوم ٣ أغسطس أن الاتفاق قد تم بينهم على المبادىء الاساسية الاقتصادية لخطة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم .

وتتميز قرارات مؤتمر بوتسدام عن قرارات مؤتمر القرم باشتمالها على تفصيلات نظمت فترة الانتقال التى قدروا أن تمر بها ألمانيا من حمى النازية الحربية الى الحياة العادية السلمية ، وان كانت تلك التفصيلات قد جاءت ، فى غالبها خالية من بيان خطوات التنفيذ العملية : ولعلهم تركوا ذلك لمؤتمر الصلح .

ونرجو ألا يسبق الى الذهن أن الاحتلال مسألة عسكرية فحسب ، ولكنه الى ذلك ـــ وقبل ذلك ـــ مسألة اجتماعية هى فى أساسها عمل بنائى خطير الشأن بعيد الاثر .

وهو اذا كان يقتضى تجريد ألمانيا حربيا واقتصاديا ، والقضاء على النازية بتشكيلاتها المختلفة والغاء قوانينها ، واذا كان يقتضى تغييرا شاملا للعلاقات القائمة بين الطبقات المختلفة ـــ وسيأتيك بيانها عند كلامنا على مسئولية الحرب والتعويضات فى الفصل الرابع ـــ فاننا ينبغى أن نذكر أنه يقتضى الى جانب تلك الثورة الاجتماعية السلمية اقامة ألمانيا أخرى جديدة والاخذ بيدها فى فترة الانتقال ، مع اعطاء فرصة سانحة للديمقراطية والعمل على نقل سلطة الحكم والادارة ـــ تدرجا ـــ من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية ، نقلا بعيدا عن الطفرة التى يخشى منها على « الرجل المريض » .

وكان لابد وأن يعالج مؤتمر بوتسدام تلك المسائل ، وقد عقد بعد أن رمت ألمانيا سلاحها ، وقبيل ان تستسلم اليابان تحت فزع هيروشيما ، ولكنه عالجها بصورة اجمالية ، جاءت مقتضبة مبتورة أحيانا ، مفصلة واضحة أحيانا أخرى ، فعرض لاصلاح الطرق والمساكن واعادة ماتخرب من الزراعات والصناعات الزراعية والتعدين وعرض لتنظيم مسائل العملة والبنوك والاثمان والاجور والتصدير والاستيراد ، وقال أن هذا كله سيكون محل عناية وبحث ـــ ثم عرض لمسألة التعويضات ، وللاسطول الالمانى وسفنه التجارية ، ثم مسألة الحدود الالمانية وقد تركوا البت النهائى فيها لخبراء يدرسونها فيما بعد. وعاد المؤتمر يؤكد مبدأ محاكمة مجرمى الحرب وهو المبدأ الذى ورد فى تصريح موسكو الصادر فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ الى غير ذلك من المسائل التى سنعالج أهمها فى مواضعها .

ولما كان الهدف النهائى للاحتلال هو احياء ألمانيا الديمقراطية المسالمة ـــ وهى كامنة فى الشعب الالمانى على ماقدمنا لك ـــ فانه مما ينبغى أن يضطلع به الحلفاء ، الى جانب افهام الشعب الالمانى أنه هزم (وقد ورد ذلك صراحة فى قرارات بوتسدام) أن يفهموه أيضا أنهم لايقصدون من الاحتلال اجراء تأديبيا ، وانما هم يتوسلون به الى تأييد الانقلاب الاجتماعى الديمقراطى، وتلك مسألة نفسانية خطيرة الاثر على العلاقات الدولية المستقبلة ومن ثم على السلام العالمى المنشود :

والمفهوم من قرارات بوتسدام أن الاحتلال موقوت بفترة انتقال لايطول عنها ولا يقصر . فلقد جاء فى صدر الفصل المتعلق بألمانيا ـــ من القرارات ـــ أن الاتفاق قد تم فى هذا المؤتمر على المبادىء السياسية والاقتصادية لخطة منسقة متجانسة للحلفاء قبل ألمانيا المهزومة ، خلال فترة رقابتهم.

ولم يكن من الميسور تحديد فترة الاحتلال مقدما . وانما من المتفق عليه أن الاحتلال لا يجب أن يطول الى أكثر مما يحتاجه لتحقيق أهدافه التى أجملناها لك. ولا نستطيع أن نتكهن بالزمن الذى يستغرقه انجاز تلك المهام ، ولكن ذلك سيتوقف الى حد كبير على لياقة السلطات العسكرية وعلى مبلغ استجابة الالمان للثورة الديمقراطية السلمية . ولو سارت الامور على مايرام ، فلن تحتاج الامم المتحدة الى احتلال أطول من ثلاثة سنوات أو أربعة ، ولو أرادت اطالته الى أكثر من ذلك فلن يلزم أن يزيد ـــ الاحتلال ـــ عن الاحتفاظ ببعض الموانع العسكرية.

ولكن بلجيكا تقدمت يوم أول فبراير سنة ١٩٤٧ باقتراح لوكلاء الخارجية الذين اجتمعوا فى لندن، تمهيدا لمؤتمر وزراء الخارجية فى موسكو الذى تقرر عقده فى ١٠ مارس ، لاحتلال المانيا مدة تتراوح بين ٢٥ و ٤٠ سنة. ومبعث هذا الاقتراح بداهة تخوف بلجيكا من ألمانيا ، وقد لدغت منها مرتين فى أقل من خمس وعشرين سنة.

وانا لنرجو ألا يؤخذ بهذا الاقتراح لان المحقق الذى نقطع به ، ولا نعتقد أن الحلفاء ينكرونه ، أن الاحتلال الطويل يعطل الثورة الاجتماعية المرتقبة ، والتى قلنا أن معاونتها لزام على الدول الظافرة المحتلة . ذلك بأن بقاء جيوش الاحتلال ـــ طويلا ـــ سيمنع أية حكومة ألمانية من اكتساب محبة الشعب واحترامه ، ومن الفوز باحترام الدول الاجنبية وسيكون من يحكم تحت مثل هذه الظروف كأنه دارلان أو لافال أو كويسلنج،

وسينجم عن ذلك ـــ أردنا أم لم نرد ـــ يقظة الشعور الوطنى المتعصب ، وسيعيد التاريخ نفسه فى أقل من ربع قرن.

وليعتبر الحلفاء فى هذا المقام بمصير جمهورية فايمر التى عاشت مريضة مدة أربعة عشر عاما ، لقيت خلالها من الحلفاء كل اذلال ، مما أثار عليها حفيظة الشعب الالمانى ، وكان ذلك ـــ على ما رأيت فى الصفحات الاولى من هذا الكتاب ـــ من الدوافع الاساسية التى دفعت بذلك الشعب الى الانتقاض عليها والى الاندفاع وراء هتلر الذى رد لهم كرامتهم الوطنية .

وسنتكلم ـــ بعد ذلك ـــ تباعا عن التجريد الحربى والاقتصادى ثم القضاء على النازية ثم نظام الحكم والادارة ، وهى كما تذكر الاضلاع الثلاثة التى تكون مهمة الديمقراطيات المنتصرة من بعث ألمانيا الديمقراطية .

* * *

١ ـــ التجريد الحربى والاقتصادى

نص ميثاق الاطلنطى فى المادة الثامنة منه على نزع سلاح الامم المعتدية أو التى قد تهدد بالاعتداء ، وسيكون ذلك الى الوقت الذى تقيم فيه الدول جميعا نظاما دائما للسلامة المشتركة أوسع من النظام القديم . وقالت أنها تشجع الاجراءات الممكنة التى تؤدى الى أن تتخفف الشعوب المحبة للسلام من عبء التسلح الباهظ .

فلما اجتمع أقطاب الديمقراطيات فى مؤتمر بوتسدام نصوا أيضا على نزع سلاح ألمانيا وتجريدها من القوات البرية والبحرية والجوية مع تسريح تلك القوات ، وحل جميع التشكيلات العسكرية كالجستابو وغيرها ، بكل مايتصل بها من فروع وهيئات . واغلاق المدارس العسكرية ، ومنع ألمانيا من حيازة وانتاج الطائرات والاسلحة ومعدات الحرب بأنواعها وتعيين خبراء من الحكومات الثلاث ـــ أمريكا وانجلترا وروسيا . لتنفيذ المبادىء الاساسية التى اتفق عليها المؤتمرون فيما يتعلق بالتصرف فى الاسطول الالمانى المسلم . كل ذلك على ما قرروا ، يجب أن يتم بصورة دائمة تحول دون بعث أو اعادة تنظيم العسكرية الالمانية أو النازية الالمانية .

وحلفاء سنة ١٩٤٥ يقعون ـــ بذلك ـــ فى المحظور الذى وقع فيه حلفاء سنة

١٩١٨ ، ذلك بأن تجريد المانيا وحدها من السلاح ، مع ابقاء حرية التسلح لمعسكر الحلفاء ، من شأنه أن يولد فى المستقبل القريب ، كما ولد بالامس القريب ، شعورا بالذل عند الالمان ، يخشى أن يدفعهم الى التحيل على ذلك التجريد ، كما يخشى أن يبعث فيهم مرارة حقد تدفعهم الى تدبير الانتقام . ولو تجرد الحلفاء عقب الحرب العالمية الاولى — اسوة بما فرضوه على ألمانيا — وأنشأوا لعصبة الامم جيشا مسلحا — ودونه صعاب يسهل تذليلها لو صدقت النوايا وماتت الاطماع — اذن لقضوا على روح التمرد عند الالمان ، ولكانوا قد كفوا العالم فيما نعتقد عذاب المجزرة الثانية.

ويؤيد هذا النظر أن تجريد ألمانيا بصورة أبدية ، وان كان مفهوما من الناحية النظرية الا أنه — عمليا — بعيد التحقيق ، لانه يتطلب من الحلفاء رقابة مستمرة على ما يخشى أن يجرى فى الخفاء . وتلك الرقابة الدائمة باهظة التكاليف من ناحية ولا يمكن — عملا — أن تستمر الى الابد ، من ناحية أخرى . فلقد وقع فعلا ، عقب الحرب الاولى أن عنى الحلفاء بتزويد بعثة الرقابة التى وضعوها لالمانيا بطائفة كبيرة من الموظفين اليقظين ، ثم لم يلبث عددهم أن قل تدرجا حتى انتهى الامر الى الغاء البعثة كلية . وحدث أيضا أن قيدوا الطيران المدنى فى ألمانيا خلال الخمسة السنوات الاولى ، ولم تلبث تلك القيود أن تفككت ثم زالت ، من تلقاء نفسها وبصورة أتوماتيكية .

وبعد ، فما أن يفرغ الحلفاء من مهمة تسريح الجيش الالمانى حتى يواجهوا فورا مشكلتين ، عرض بوتسدام لاولاهما وسكت عن الثانية . أما الاولى فهى كيفية التصرف فى الاسلحة التى ستسلمها القوات الالمانية المسرحة . قالت قرارات بوتسدام أنها ستوضع فى قبضة الحلفاء أو تباد . ولعله كان من الخير أن توضع تحت اشراف الامم المتحدة وفى ملكيتها تمهيدا لاقامة الجيش الدولى الذى تجنب الظافرون انشاءه أو على الاصح عجزوا عن الاتفاق عليه .

أما المشكلة الثانية فهى تقرير نوع القوة المسلحة التى سيباح للريخ الالمانى الجديد أن ينشئها . ذلك بأنه ليس فى نية الحلفاء أن يمنعوا ألمانيا من انشاء جيش « ما » — منعا أبديا — وفى هذا يقول ستالين فى حديث له نشرته جريدة « التايمز » الانجليزية فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ « ليست غايتنا أن نبيد كل القوات المسلحة فى ألمانيا ، لان أى رجل عاقل يفهم أن ذلك محال بالنسبة لالمانيا ، استحالته بالنسبة لروسيا . ولو نفذ المنتصر ذلك لكان مخطئا . أما ابادة جيش هتلر فميسورة بل وواجبة » .

وليس فى نية الحلفاء بطبيعة الامور أن يقيموا من جنودهم قوات بوليسية تحافظ على الأمن والنظام فى ألمانيا ، لسنوات طويلة . وانما بمجرد أن تقوم فيها حكومة ديمقراطية حائزة لثقة الشعب ، يجب أن تكون تحت تصرفها قوة مسلحة تستطيع أن تحافظ على النظام الداخلى ، ولا يمكن ـــ وليس من المصلحة فى شىء ـــ أن تترك تلك الحكومة عزلاء لتواجه العناصر المناهضة الديمقراطية ، والتى تتوقع أن تتسلح فى الخفاء.

ولكن، ماذا عساه أن يكون الجيش الالمانى الجديد؟ أتراه سيشبه الجيش البائد، فيتكون من تلك القوات المسلحة المكونة من مخلوقات آلية مدربة على اطاعة هيئة من الضباط المعين من طبقة «اليونكر» الرجعية ؟ لو تم ذلك اذن لكان من المشكوك فيه جدا أن نحصل على سلام أو على ديمقراطية سياسية فى ألمانيا أو على أى تحول طيب فى المجتمع الالمانى . فان القوة الحقيقية ـــ القوة العسكرية ذات النفوذ والسطوة ـــ ستعود الى حيث كانت من قبل ، حتى اذا ما وقعت أية أزمة فى المستقبل ـــ ويجب أن نتوقع ثورات متكررة فى فترة تطور ألمانيا ـــ انحاز لها ذلك الجيش وعمل على تغذيتها واذكاء نارها .

ولنذكر دائما أن أى جيش يكون من جنود انخرطوا فى خدمة عسكرية طويلة وقضى أفراده اثنتا عشر سنة فى المعسكرات ـــ لا يقومون بأى عمل انشائى ـــ سيكون على الدوام طبقة منفصلة عن الامة ، وسينصاع بداهة لضباطه اذا ما طلب اليه أن يختار بينهم وبين أية حكومة مدنية ديمقراطية .

ولهذا ، أشار بعض الكتاب بتكوين جيش ديمقراطى مسالم ، يختار أفراده بطريق الاقتراع فى كل عام. ومن لم تدخله القرعة فى الجيش ، من الشبان الصالحين للجندية ، يلحقون بهيئة يطلق عليها اسم «هيئة العمل» ، على نمط الهيئة التى تكونت فى الولايات المتحدة الامريكية تطبيقا « للنظام الجديد » الذى وضعه الرئيس روزفلت وأسمها civilian Conservation Corp ليقوموا بالاعمال الانشائية كصرف المياه وتجفيف الاراضى وصناعات الغابات وانشاء الطرق والاعمال الزراعية والحصاد ، وما الى ذلك .

وأشاروا بأن يخصص بعض وقت هؤلاء الشبان ـــ سواء من كان منهم فى الجيش أو من كان فى «هيئة العمل» ـــ للتعليم الفنى وغيره . وقالوا أن من يدعى للجندية ، بالاقتراع ، لايجب أن يدعى فى سن مبكرة أكثر مما يجب . وأنه فيما عدا العشرات القليلة من الضباط وأعضاء هيئة أركان الحرب لامحل لان يكون فى ألمانيا ضباط محترفون .

ولخصوا ذلك كله ، فى عبارة موجزة ، أنه يجب أن يمتنع بتاتا أن يكون الجيش عملا يزاوله انسان أو وظيفة لمدى الحياة .

وأشاروا بألا يدخر الحلفاء وسيلة لتوكيد الفرق ـ فى أذهان الجماهير ـ بين هذا الجيش الجديد وبين كل ما سبقه من الجيوش الالمانية فى مختلف عهود ألمانيا، فليسمونه «الحرس الوطنى» Heimwehr وليرتدى زيا لا يثير فى لونه أو فى طرازه ، أى معنى من المعانى العسكرية القديمة .

ويعتقدون أن جيشا مؤلفا على هذا النمط ، سيظل مدنيا فى مظهره ، ولا يمكن أن يصبح طبقة قوية . كما أنه لايمكن أن يستخدم فى أية حرب خارجية ضد أى جيش أحسن تدريبه واكتمل استعداده .

* * *

ولـكن ، من الذى سيتولى الدفاع عن ألمانيا ، وجيشها سيكون بهذا الهزال ؟ لنفرض ـــ وسيقع حتما ـــ أن خلافا قام بينها وبين دولة أخرى من الدول الثلاث الغنية بالعتاد الحربى (أمريكا وانجلترا وروسيا) أو مع غيرها من الدول ، وعرض هذا الخلاف على محكمة العدل الدولية ، فسيكون أمام المحكمة خصمان ـــ أحدهما مسلح تحبه وثانيهما مجرد تمقته . ولنفرض أن المحكمة رأت الحق فى جانب المجرد الممقوت، فهل تتصور أنها تصدر حكما لصالحه مع أنها لا تملك وسيلة تنفيذ حكمها كرها ان لم ينفذ طوعا ـــ وقل أن ينفذ طوعا ـــ ؟ ان غاية ما ستفعله هو ان تصدر حكما هو فى حقيقته صلح ، ترفع به عن نفسها اللوم ، وتجنبها التهكم والسخرية ، تعطى به القليل للمجنى عليه والـكثير للجانى .

ونحن لا نسوق هذه الاحتمالات على سبيل التطير الوهمى ، ولـكننا رأينا فشل التحكيم أيام جمهورية فايمر فى مسألتين خطيرتين. احداهما تفسير استفتاء سيليسيا ، وثانيتهما الاعتراض على رفع الحواجز الجمركية بين ألمانيا والنمسا ، مما لامحل لتفصيله هنا ، ومما يضعف الثقة فى التحكيم مادام وضع الامور على ماهو عليه اليوم . ذلك بأنه طالما أن الدول الـكبرى الثلاث ـــ وباقى الدول المناصرة لهم ـــ تحتفظ بقواتها الحربية والاقتصادية التى لا تقاوم، أو التى لا تستطيع أن تقاومها المانيا على الصورة التى يريدونها بها، فلا يمكن أن نتصور أن أية محكمة دولية أو أية حكومة أوربية يصح أن تكون أكثر من

ستار ـــ شفاف ـــ لديكتاتورية يفرضونها على العالم . والتاريخ يعلمنا أنه كان من النادر أن استعمل القوى قوته استعمالا محايدا ، للصالح العام .

والحل الوحيد ـــ الحاسم ـــ يتلخص فى تحويل ملكية القوات الحربية ، من ملكية الدول منفردة الى ملكية دولية عالمية ، لانه طالما أن كل دولة تملك قواتها الحربية وأسلحتها فسيظل « توازن القوى » هو الشغل الشاغل للسياسة الدولية .

ويجب أن تخضع تلك القوة الدولية ـــ وقد اقترحوا تسميتها بالحرس الدولى ـــ لسلطة دولية واحدة ، تجند أفرادها ، وتدفع أجورهم ، وتعين ضباطها وترقيهم ، وتسيرها للعمل بقراراتها وحدها. ويجب أن تكون لها قواتها البرية والبحرية والجوية، وأن تكون لها قواعدها من مطارات ومعسكرات وترسانات وموانىء وأن تخضع هذه كلها ـــ بدورها ـــ للسلطة أو الهيئة الدولية ، هيئة الامم المتحدة أو مجلس الامن وحده. ولا بد من مساهمة الدول ـ كل دولة فى اقليمها ـ فى تثقيف شعوبها، وعلى الأخص الجنود والضباط الذين سينضمون فى سلك الحرس الدولى، ثقافة دولية، ولا بد من تلقينهم مبادىء الولاء للدولة العالمية بدلا من الولاء للدولة الوطنية، ولن تلبث تلك الوحدات التى تجمعت من مختلف اركان العالم ان تحس وكأن الدنيا بأسرها قد تجمعت فى صدرها ، وستشعر بالفخار يملؤها ، لأنها اذن ستمثل البشرية مجتمعة فى صعيد واحد.

وقالوا بضرورة تنفيذ قرارت الهيئة الدولية المهيمنة على ذلك الحرس الدولى بأغلبية الاصوات لا بأجماعها ، وبغير ذلك ستتمكن أية دولة من ان تعطل القرارات فتصبح النصوص حبرا على ورق . كما رتبوا على انشاء ذلك الحرس الدولى الغاء القوات الحربية الخاصة بكل دولة . فلا يبقى منها الا القدر اللازم للمحافظة على الأمن والنظام فى الداخل.

ولكنه حلم بديع ! فان الدول لم تبلغ بعد تلك المرتبة من النضج السياسى لتسيغ ذلك الوضع المرغوب . وها ان ميثاق الامم المتحدة لا يتضمن شيئا من ذلك ، بل انه يتضمن نقيضه، لان المادة ٤٣ منه تنص على ان اعضاء هيئة الامم المتحدة تعهدوا ، فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدوليين، بأن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن، وبناء على طلبه ، وطبقا لاتفاقات خاصة ، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات

والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدوليين. ونصت على ان تلك الاتفاقات التي يبرمها مجلس الامن مع الدول أعضاء هيئة الامم المتحدة في مناسباتها الطارئة ، تحدد عدد القوات وأنواعها وأماكنها ونوع ما ستقدم من معاونات، ثم حتمت المادة ٤٣ نفسها في فقرتها الثالثة ان تعرض تلك الاتفاقات على برلمانات الدول المختلفة حيث قالت : «وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية» .

واذن فقد استبعدت الدول فكرة دولية الجيش ، وقضت بمجرد ذلك على كل أمل في سلم عالمي دائم، ذلك الهدف الذي اعتنقته صراحة في صدر ميثاق الامم المتحدة. وهي لا تزال تعتنق القومية المتعصبة ، بدل العالمية المتسامحة . ولم تفلح هذه المجزرة الثانية مع كل ما اذاقته العالم من ويلات في تبديل تلك العقلية العتيقة المؤذية. وكأنما لا بد من حرب ذرية مفنية لالقاء الدرس . ولكننا نتساءل من الذي سيبقى ليسمعه ؟

ولما كانت المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة تنص على انه من حق الدولة التي يعتدى عليها ان تدفع عن نفسها الاعتداء ـ بالقوة المسلحة ـ حتى يسعفها مجلس الامن ، فان سؤالنا الاول يعود الى الظهور : من الذي سيتولى الدفاع عن المانيا بعد ان منعت من اقامة جيش بمعنى كلمة جيش، وبعد ان نبذت الدول فكرة «الحرس الدولي» ؟

سؤال لاجواب له . ولا يغني عن الجواب ان يقال ان المانيا ليست عضوا في هيئة الامم المتحدة ، لانها لا بد وان تدخلها يوما ، بل وستعمل الدول حتما على ادخالها ، بالتطبيق للمادة الرابعة من الميثاق ، ولان الدول الظافرة لم تهدر دمها ولم تنص على استباحة حرماتها .

ولكن الدول تطلب الشهد دون أبر النحل ، أو قل انها تطلب الغاية ولا تريد الوسيلة ، أو قل انها تطلب المحال .

* * *

على ان التجريد الحربي وحده لا يجدي ، ولا يحقق مراد الحلفاء منه ، ومرادهم ان يقلموا اظافر المانيا أو ان يسلوها كلية ، الا اذا اقترن بالتجريد الاقتصادي . وهم لا يرون في هذا الوضع ما يتعارض مع ميثاق الاطلنطي ولا مع ميثاق الامم المتحدة ، لانه وضع موقوت بقيام حكومات ديمقراطية . وهم ينسبون فشل معاهدة فرساي الى

خذوها من النص على تجريد المانيا اقتصاديا، الامر الذى مكنها من ان تعود الى التسلح فى فترة وجيزة من الزمن ، بين سنتى ١٩٣٣ و١٩٣٦ .

ولعلهم أهملوا فى فرساى النص على تجريد المانيا اقتصاديا ، اكتفاء منهم بنصوص التعويضات . فاعتقدوا ان اثقال كاهلها بعبئها الباهظ سيستنفد موارد ميزانيتها وسيلتهم موارد التبادل الخارجى ، وسيحول بذلك بينهما وبين العود الى التسلح .

ولقد كان هذا النظر الذى اطمأن اليه ساسة فرساى نظرا سليما، لولا ان العمل دل على ان عبء التعويضات انتقل من كاهل المانيا ليقع على كاهل الدول الدائنة. وبيان ذلك ان المانيا كانت تقترض من تلك الدول المبالغ التى دفعت منها ما دفعته من تعويضات، بل وأكثر مما دفعت، فلم تتأثر مقدرتها على الاستيراد ، بل وتبقى عندها فائض دعم ميزانيتها، فأصبحت ألمانيا سنة ١٩٣٣، اقوى صناعيا من المانيا سنة ١٩١٤ . حقا ان القروض الأجنبية كانت توجه الى انشاء مصانع للحاجيات المدنية ، ولكن تلك المصانع لم يكن من العسير تحويلها الى مصانع للذخيرة ، بعد ان رفعت المانيا القناع ورمت بالقفاز .

وغاية ما هنالك ان معاهدة فرساى نصت على ان تعطل فى مصانع كروب وغيرها من مصانع الذخيرة الاقسام التى كانت تنتج الاسلحة مباشرة ، ولكنها احتفظت بكل مبانيها وقواها المحركة وآلاتها المنتجة للآلات ـ عدا آلات الذخيرة ـ فتسنى للألمان ان يحولوها الى السلاح عند ما قررت برلين ان تتحلل من نصوص معاهدة فرساى المتعلقة بنزع السلاح .

وكانت تلك هى المرة الثانية ـ فى تاريخ المانيا الحديث ـ التى تمكنت فيها من التحلل من مثل هذا النص . أما الاولى فقد كانت ايام حروب نابليون ، فقد تمكنت بروسيا من الغاء ذلك النص رغم رقابة مندوبى نابليون ، لأن العود الى التسلح فى ذلك كان امرا هينا اذا قورن بما يجب عمله اليوم ازاء التقدم الواسع الذى بلغته المدنية فى اعداد معدات القتل والتفنن فى صنعها ، فكان كل ما يحتاجه الجيش عددا من البنادق التى كان يسهل اخفاؤها ولهذا كانت كل ما عملته المانيا اذاك ان اخفت مقدارا متوسطا من الاسلحة خلال فترة الرقابة ثم تمكنت من ان تزيد التسلح فى الفترة ما بين تقهقر نابليون من موسكو وحملته على المانيا فى سنة ١٨١٣ . ولقد استطاع ذلك الجيش المتواضع ـ نسبيا ـ من ان يلعب دورا هاما فى هزيمة نابليون فى ليبزيج .

ويصف الكتاب عملية تحيل المانيا على نصوص التجريد الحربى فى فرساى بانها معجزة ، تمت بصورة ضخمة فى فترة من الزمن وجيزة ، ست سنوات . اما انها معجزة فحق وأما تفسيرها فسهل . ذلك انها تمكنت من العود الى التسلح وبذلك الاستعداد الميكانيكى الحديث الذى فاجأت به العالم سنة ١٩٣٩ لأنها احتفظت بمصانع انتاج الآلات ، مع ضعف الرقابة وانحلالها بالتدريج الى ان زالت كلية .

* * *

ولقد اختلف الكتاب ـ خلال الحرب العالمية الثانية ـ حول ما اذا كان يجمل بالحلفاء ان يتشددوا فى معاملتهم الاقتصادية لألمانيا ، ام ان يترافقوا بها .

وكانت لأنصار المعاملة الرفيقة حججا كثيرة أهمها انه بدون رفاهية المانيا ـ من الناحية الاقتصادية ـ لا يمكن ان يستمتع العالم بأية رفاهية . ولقد اعتنق هذا الرأى عديدة من رجال الوزارة البريطانية خلال الحرب وهو على كل حال ليس بجديد فقد نادى به سير نورمان اينجل الكاتب الانجليزى المعروف فى كتابه المشهور «الخدعة الكبرى» والذى اخرجه للناس أول ما أخرجه سنة ١٩٠٨ ثم أعاد طبعه مع زيادة سنة ١٩٣٨ . ونادى به ايضا الاقتصادى العالمى الكبير الانجليزى أيضا ـ المستر كاينز ـــ وقد توفى فى صيف سنة ١٩٤٦ ـ بمناسبة نقده الشديد لنصوص التعويضات فى معاهدة فرساى .

وهو فى اعتقادنا رأى مرجوح . لانه حسبك ان تتصور بركانا أو زلزالا يمحو المانيا من خريطة اوربا ، فهل تتصور آن رخاء العالم يمكن آن يتاثر أو ينحدر ؟ لقد يفقد المنتجون ـ فى باقى العالم ـ ٨٦ مليون مستهلك ولكنهم سيتخلصون من ٨٦ مليون منافس ، يزاحمونهم فى تجارة العالم وأسواقه .

والتاريخ القريب يؤيد هذا النظر . اذ حدث عقب الحرب العالمية الاولى ان استبعدت روسيا من ميدان التجارة الدولى ، ومع ذلك فان استبعاد ١٨٠ مليون نسمة من الميدان ، لم يمنع باقى الدول من السير قدما فى سبيل الرخاء الاقتصادى . وحدث أيضا ان التجارة البريطانية كسدت فى سنوات ١٩٢٠ وما بعدها ، ولم يمنع ذلك الولايات المتحدة من ان تكسب لنفسها خلال تلك الفترة آفاقا جديدة من الرفاهية .

ولقد انتصر هذا الرأى الثانى فى قرارات مؤتمر بوتسدام ، وكان لا بد له من

أن ينتصر ازاء ما شهده العالم من نقض معاهدة فرساى فى تلك الناحية الامر الذى مكن المانيا من العود الى التسلح. ولو اكتفى الحلفاء بالتجريد الاقتصادى وابقوا على ألمانيا لاسلحتها ، لما استطاعت أن تستعيد قوتها الحربية ، لان الاسلحة التى تملكها اليوم ستصبح بعد سنوات قليلة ، وبفضل التقدم العلمى ، آثارا قديمة لا تصلح الا لأن تعرض فى المتاحف .

ولتعلم ـ بعد ذلك وقبل ذلك ـ على ما سطره المؤتمرون فى قرارات بوتسدام ، انه لا تعارض بين هذا التجريد الاقتصادى ، وبين السماح للشعب الالمانى ان يعيش فى نفس مستوى المعيشة فى الدول الاوربية . و «الدول الاوربية» فى تعريف بوتسدام لها هى «كل دول أوربا عدا المملكة المتحدة وأتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية»

* * *

واعتبارا بالتاريخ ـ والتاريخ عبر ـ عنى أقطاب الديمقراطيات بالنص فى قرارات مؤتمر بوتسدام على التجريد الاقتصادى لالمانيا، فقرروا القضاء على كل صناعة المانية يجوز ان تستخدم فى الانتاج الحربى . أما صناعات الاسلحة والذخائر وأمثالها فستمنع منعا باتا . أما صناعات الكيمياء والآلات وغيرها مما يلزم لاقتصاديات الحرب فقرروا اباحتها تحت اشراف شديد وعدم السماح بها الا فى حدود تحسين حاجيات المانيا السلمية. وقرروا ـ فيما يتعلق بالقوى الانتاجية التى تنتج السلع المصرح بها ـ اما نقلها طبقا لسياسة التعويضات التى أوصت بها «لجنة الحلفاء للتعويضات» والتى اقرتها الحكومات صاحبة الشأن ، واما ازالتها وتخريبها : وقرروا تنمية الصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية ، كما قرروا وضع سياسات عامة للتعدين والمناجم والاجور والاثمان والعملة والبنوك والضرائب والجمارك والمواصلات ، وقرروا مراقبة المعاملات المالية واقتصادية التى تجريها المانيا مع باقى الدول ، ومراقبة هيئات البحوث والمعامل ومؤسسات التجارب والاختبارات كل ذلك بقصد الحيلولة بين المانيا وبين أن تصبح من جديد قوة حربية . ونصوا ـ أخيرا ـ على نقل المهمات الصناعية ، لحساب التعويضات، مما سنتناوله تفصيلا فى الفصل الرابع.

* * *

ولكن عملية التجريد الاقتصادى تنطوى على مشكلات اقتصادية خطيرة ، تستدعى التدبر والعناية ، حتى لا تتخلف عنها أثار يخشى منها على السلام العالمى المقبل، فينقلب

بذلك الدواء الى نفس الداء الذى اريد تطبيبه . وبتعبير آخر ، ينبغى ان يصاحب التجريد الاقتصادى تنظيم اقتصادى واسع النطاق ، تحت اشراف مجلس الرقابة ، الذى اشار اليه مؤتمر بوتسدام اشارة عابرة بغير تفصيل .

ونية الحلفاء قد استقرت ، كما رأيت ، على الالغاء الكامل للصناعات الثقيلة التى تنتج مباشرة ادوات الكيمائية ، وصناعة الآلات ، فقد اباحوها ـ فى حدود تحسين حاجيات المانيا السلمية وتحت اشراف شديد . والتفرقة ، عند التأمل البسيط ، تكاد تكون مستحيلة : ذلك بانك لا تستطيع ان تضع خطا فاصلا بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية ، فالمصنع الذى ينتج منظار الغواصات هو الذى ينتج المجهر للمعمل والمرصد . والمصنع الذى ينتج محرك الدبابات وقاذفات القنابل يستطيع ، مع تحوير بسيط ، أن ينتج محركات للجرارات و « اللوريات » (سيارات النقل الضخمة) :

والمفهوم ـــ بداهة وضرورة ـــ أن ينفذ مجلس رقابة الحلفاء سياسة انشائية لاشرافه فلا يقف به عند مجرد المنع والتحريم . ومدار تلك السياسة الانشائية منع التعطل فى ألمانيا ، والمحافظة على القوة الشرائية للالمان .

ذلك بأن الغاء الصناعات الثقيلة الحربية ، وحصر الصناعات الاخرى فى حدود حاجيات الاقتصاد السلمى ، لابد وأن يؤدى الى تعطل كثير من العمال .

ولقد أشارت قرارات بوتسدام الى أنه « عند تنظيم الاقتصاد الالمانى سنعنى عناية أولى وخاصة ، بتنمية الزراعات الصناعية وغيرها من الصناعات المنزلية السلمية » والحلفاء يهدفون من وراء ذلك ـــ أولا وقبل كل شىء ـــ الى تحويل الاقتصاد الالمانى من الصناعة الى الزراعة ، لاضعاف ألمانيا من الناحية الحربية . ولقد سبقهم الالمان الى نفس الاسلوب فى معاملتهم لفرنسا عقب هزيمتهافى يونيو سنة ١٩٤٠ حيثقرروا صراحة أن يحولوا فرنسا الى دولة زراعية .

ومهما يكن الامر فلا بد لمجلس الرقابة من أن يتوسع فى الانتاج الزراعى ـــ بكامل فروعه ـــ فى دعم الصناعات الزراعية ، لتتمكن تلك الميادين الجديدة ـــ هى والصناعات السلمية الاخرى (سلمية فى نظر الحلفاء) ـــ من أن تستوعب العمال الذين تعطلوا كنتيجة للتجريد الصناعى .

والمشكلة التى تواجه الحلفاء فى هذا الخصوص هى فترة الانتقال . فلقد يحتاج

الامر الى سنوات ليتم ذلك التحويل الجديد ، ولتستوعب الصناعات الجديدة فائض العمال ، ولا بد للحلفاء من أن يضعوا سياسة اقتصادية لتلك الفترة تنفذ خلالها .

والذى يراد رجال الاقتصاد حلا لهذه المشكلة أن يتبع الحلفاء الخطوط الرئيسية للسياسة التى انتهجها الالمان فى الدول التى احتلوها خلال الحرب العالمية الثانية .

فلقد أغلقت فى جميع تلك الدول عديد من المصانع حيث استولت سلطة الاحتلال الالمانية على مخزون استهلاكها من الوقود والمواد الخام . وكان العمال الذين يفقدون أعمالهم عن هذا الطريق يجبرون على قبول عمل لهم فى أرض الريخ، فاذا رفضوا قطعت عنهم اعانة التعطل . وفى بولنده — مثلا — جند العمال كما يجند الجنود ، للعمل فى ألمانيا ، بينما استخدم أسرى الحرب فى الاعمال الشاقة .

وتطبيقا لهذه النظرية يجب أن يستخدم الحلفاء العمال الالمان فى تعمير البلاد والمناطق التى خربتها الحرب فى دولهم المختلفة : ولقد نشر مولوتوف وزير خارجية روسيا تصريحا فى يناير سنة ١٩٤٢ جاء فيه أن نية روسيا السوفيتية أن تلزم ألمانيا بأن تعيد تعمير المناطق التى تخربت فى أرض الاتحاد . ولا شك فى أن مهمة تعمير تلك المناطق سواء فى روسيا أم فى غيرها — فى وقت قصير — من المحال أن تضطلع به الامم المتحدة وحدها الا اذا حولت جانبا كبيرا من طاقتها الانتاجية من انتاج حاجيات الاستهلاك العادى اليومى . وهذا أمر غير مرغوب فيه لان المخزون من تلك الحاجيات لابد وأن يستنفد سريعا . ولعل الكثير منه قد استنفد خلال الحرب ، وستحتاج الدول المحاربة الى كميات كثيرة جدا منها . وهكذا يساعد استخدام العمال الالمان فى عمليات التعمير على استخدام العمال الوطنيين فى عمليات الانتاج .

وهنا تتزاحم أسئلة تتطلب امعان النظر قبل الجواب :

فهل يستخدم العمال الالمان كوحدة منعزلة عن غيرها أم يوزعون بين باقى فرق العمال الوطنيين ؟ وهل يعاملون بوصفهم عمالا مؤقتين ، أم يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء التى يعملون بها ؟ والصواب فيما نعتقد أن يوزعوا بين فرق العمال الوطنيين وأن يشجع استقرارهم وتزاوجهم فى دول الحلفاء ، لان ذلك سيكون جزء من برنامج رفع الغشاوة التى ضربتها النازية على أبصارهم ، فأعمتهم عن باقى العالم ، وصورت لهم شعوبه من جنس دون جنسهم ، ومن طبقة دون طبقتهم .

وغاية ما يخشاه بعضهم من ذلك أن تصبح تلك الاقليات الالمانية المنتشرة فى دول أوربا نواة خبيثة لطابور خامس جديد يمهد لحرب عالمية أخيرة . على انه لا محل لهذا التخوف . فان الالمان لايكونون قوة الا فى داخل حدود الريخ ، ولو رجعت الى التاريخ — قبل أن يتولى هتلر الحكم فى ألمانيا — لوجدت أن الالمان الذين استوطنوا مختلف الدول اندمجوا فى تلك الاوطان الجديدة ، وأصبحوا أعضاء نافعين فيها ولم يتحولوا مصدر قلاقل واضطرابات الا بعد أن ولى النازيون الحكم ، وعنوا بتنظيمهم — للفوضى — اذا جاز هذا التعبير . والمتوقع بطبيعة الحال أن تفيد الحكومات المختلفة من ذلك الدرس فتتنبه لمثل هذا الخطر بمجرد ظهور بوادره .

ومجال آخر يستوعب تعطل العمال المترتب على التجريد الاقتصادى ، وهو مجال عمليات الاستحكامات والتحصينات . واذا قلنا أنه يستوعب تعطل العمال الالمان فانما نعنى أنه يستوعبهم بطريق غير مباشر : لان تلك الاستحكامات والتحصينات لا يمكن أن يعهد الى عمال ألمان باقامتها ، والا فسيكتشفون سرها ويقفون على مفاتيحها ، وانما يعهد بها الى العمال الوطنيين ، على أن يسد النقص الناتج عن ذلك فى عمليات الانتاج والتعمير من العمال الالمان .

وأخيرا — لنوجز فى القول — يمكن استخدام العمال الالمان فى تحسين حالة المستعمرات وترقية أحوالها — مادام نظام العالم الجديد لايزال يحتوى على مستعمرات — وتحسين طرق المواصلات فيها وطرق الرى والصرف والمنشئات الصحية ، الى غير ذلك مما يقصر عنه الحصر وتعوزه اليد العاملة .

والمفهوم بين الحلفاء أن لاتسخير فى تلك الاعمال ، بل ستصرف للعمال الالمان مرتبات مغرية . والمنتظر — ازاء ذلك — أن يتم تشغيل العمال الالمان فى دول الحلفاء بطريق التطوع ، خلافا لما جرى عليه الالمان فى تشغيل عمال الدول التى احتلوها ، ولنلاحظ أيضا أن ألمانيا ستفيد من ذلك واردات غير منظورة ، لان العمال المتزوجين الذين يتركون عائلاتهم وزوجاتهم للعمل خارج المانيا سيبعثون لهم ببعض مرتباتهم ، فيكون ذلك بمثابة صادرات مخفية من دول الحلفاء الى ألمانيا .

وبعد ، فان استخدام العمال الالمان يصيب — من وجهة نظر الحلفاء — أكثر من عصفور بحجر واحد : فهو من ناحية السلامة الدولية ، يقلل عدد الالمان المقيمين فى

ألمانيا ، وسيكون أغلبهم فى سن التجنيد . ومن الناحية الاقتصادية — وهذه وثيقة الارتباط بتلك — يذود عنهم التعطل . وهو أخيرا يساعد على تفهيم الالمان حقيقة الحرب وما تجره على الانسانية من خراب ، اذ يساهمون بأشخاصهم فى تعمير ما خربته ، وفى اقامة ما هدمته ، وهو ما لا تثمر فيه دعاوة الكتابة أو السينما ، بنصف ما تثمر شهادة النظر والممارسة .

* * *

ومن مشكلات تجريد ألمانيا اقتصاديا تجارتها الخاجية .

فلقد نصت قرارات بوتسدام صراحة على ضرورة الاقلال من حاجتها الى الاستيراد . ولم نفهم علة هذا النص، مع أن الرأى الذى ساد بين أنصار المعاملة الشديدة من الكتاب — وهو المذهب الذى اعتنقه أقطاب بوتسدام — كان أن ينظم الاقتصاد الالمانى على أساس اعتماد ألمانيا على الواردات ، حتى لاتسول لها نفسها اثارة حرب جديدة مادامت أنها فقيرة الموارد الذاتية ، ومهددة فى حالة الاعتداء بحصر بحرى خانق .

ثم من أين لالمانيا أن تدفع ثمن الواردات اذا لم تمكن من أن تصدر الى الدول التى تستورد منها ؟ مع ملاحظة أن مواردها من الذهب ستنضب — أو نضبت فعلا — باعادة ما استولت عليه الى الدول التى كانت تملكه أولا . كما أن مواردها من التوظيف الخارجى للاموال معدومة . ولنلحظ أيضا أن التجريد الصناعى ينطوى — كما مر بك — على حرمان ألمانيا من تصدير الاسلحة ومن تصدير أدوات مصانع الآلات — وكانت فى ذلك قبل الحرب من أكبر المصدرين — ومعنى ذلك أن ينقطع عنها هذا المورد الدافق ، مما يؤدى حتما الى احداث فجوة عميقة فى ميزانها التجارى .

وسينتج من التجريد الصناعى أيضا انخفاض كبير فى واردات ألمانيا من المواد الخام ومواد الوقود . فاذا ما زادت انتاجها الزراعى — على ماتقرر فى بوتسدام — فان وارداتها من المواد الغذائية ستقل بالضرورة . وسيضاعف من هذا التخفيض فى واردات المواد الخام والوقود والمواد الغذائية ، النقص المتوقع فى سكان ألمانيا . وأسباب هذا النقص كثيرة . ميادين القتال ، الغارات الجوية على ألمانيا ، سوء الحالة الصحية والتغذية بسبب ظروف الحرب ، مهاجرة كثير من الالمان للخارج سعيا وراء الارزاق فى دول الحلفاء .

ومن عجب أن يشير بعضهم بضرورة تقييد التعامل الخارجي بين ألمانيا وغيرها ، حتى لاتقوى من جديد لتهدد السلام العالمي . نقول من عجب ، لانه من أين لالمانيا أن تعيش ، وقد أقر لها بوتسدام ـــ ومن قبله ميثاق الاطلنطى ـــ بحق الحياة ؟ بل قل من أين لها أن تدفع التعويضات ، اذا كانت ستمنع من التصدير، وقد نضب معينها من الذهب، ولا يكفى ذهب العالم كله لدفع تلك التعويضات فورا ونقدا ؟ بل قل كيف يمكن أن تجنب انجلترا وأمريكا الشعب الالمانى الفقر المدقع والبؤس القاتل ، حتى لاتغدو ألمانيا تربة خصيبة للبلشفية التي تكافحها تينك الدولتين مكافحة صريحة ، بعد اذ كظمتا حنقهما عليها خلال الحرب وكضرورة حربية ؟

أولا تقرنى على أن الموقف متناقض العناصر ، يخذل بعض أسسه البعض الآخر؟ فما المخرج وكيف التوفيق ؟

رأى فريق من رجال الاقتصاد ـــ وعلى رأسهم الاقتصادى الانجليزى المعروف بول اينتزج ـــ ان يتبع الحلفاء مع المانيا ما يشبه اتفاقية دسلدورف التى عقدها اتحاد الصناعات الانجليزية مع نظيرة فى المانيا يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٩ ، غداة احتلال الالمان لبراج ، والتى قامت مبادؤها الاساسية على تعاون الصناعات فى الدولتين . ويشيرون فى هذه المرة بتعميمها بين جميع الدول الصناعية حتى توتى ثمارها.

ولما كانت تلك الاتفاقية تقوم على تقسيم المناطق واسواق ، فقد خشى اصحاب هذا الرأى أن يقضى تطبيقها على المنافسة اللازمة لتحسين الصناعة وتخفيض الاسعار ، والى صعوبات اخرى ليس هنا محل تفصيلها. فأشاروا بأن تقسم بعض المناطق فتختص كل دولة بما فيها المانيا ببعض الاسواق ، وان يبقى البعض الآخر مفتوحا للتنافس المعقول حتى لا يصبح تنافسا قاتلا.

ولكن هذه الاتفاقية لا تعالج الموطن الاصلى للداء بل تحاول ازالة بعض أعراضه.

والموطن الاصلى للداء عالجته نصوص ميثاق الاطلنطى علاجا صريحا ، لم ندرك السبب فى أن أقطاب بوتسدام نكلوا عن الاخذ به ، واكتفوا بعبارات غامضة كقولهم أنه ستوضع السياسات العامة اللازمة للتعدين والزراعة والاستيراد والتصدير ، أو انهم سيراقبون توجيه الصناعات الالمانية ومعاملاتها الاقتصادية مع باقى الدول.

تقول المادة الرابعة من ميثاق الاطلنطى : « وسيحاولون (روزفلت وتشرشل

مصدرى الميثاق) مع احترامهم لالتزاماتهم القائمة ، ان يتوسعوا فى التيسر لجميع الدول كبيرة أو صغيرة ، ظافرة أو مهزومة فى الحصول ـــ بشروط متكافئة ـــ على تجارة العالم ومواده الخام اللازمة لرخائها الاقتصادى » .

وتقول المادة الخامسة « يرغبون فى الحصول الى أقصى درجات التعاون بين الامم فى الميدان الاقتصادى ، لغرض توفير مستوى عمل مرتفع ، وتقدم اقتصادى ، وتأمين اجتماعى ، وذلك كله لصالح الجميع ولجميع الدول».

وتقول الفقرة الاخيرة من المادة السادسة : « وبعد الابادة النهائية لطغيان النازية يرجون اقامة سلم . . . يقدم ضمانا ان يعيش سكان جميع الدول متحررين من الخوف والعوز».

وتقول المادة السابعة : « ومثل ذلك يجب أن يمكن جميع الناس من التنقل بين البحار واختراق المحيطات بغير عائق أو مانع» .

انها نوايا حسنة حقا ، ولكنها لم تنعقد على التنفيذ . والطريق الى الجحيم كما يقولون مرصوف بالنوايا الحسنة ! ان حاصل تلك العهود ـــ وقد انضمت اليها واعتنقتها حوالى الاربعين الدولة ـــ أن تتعاون الدول لرفع المستوى الاقتصادى عند الجميع ، ولتحرير الشعوب من الخوف والعوز ، وان ترفع الحواجز الجمركية ـــ وأخيرا ـــ وهو بيت القصيد فيما نحن بصدده ـــ أن تتاح فرصا متكافئة لجميع الدول ـــ ومنها ألمانيا ـــ فى الحصول على المواد الخام . وأعمال هذه النصوص هو الحل الموفق بين المتناقضات التى أشرنا اليها .

١ ولا ينبغى أن تفهم من « تكافؤ الفرص فى الحصول على المواد الخام» المساواة بين الدول فى امكان شراء تلك المواد من مواطنها ومصادرها ، ما دامت تدفع ثمنها . فليس ذلك بالتكافؤ المقصود فى ميثاق الاطلنطى ، ولاهو بتكافؤ أصلا فى أية لغة وفى أى فهم .

ووجه المسألة ظاهر . لان الدولة التى تملك موطن مادة أولية تستخرجها بأقل مايمكن من نفقات وتبيعها بأعلى مايمكن من ثمن ، والربح لها بطبيعة الحال . واذن فلا مساواة بينها وبين الدولة التى تشترى منها .

وانما تتحقق المساواة فى الحصول على المواد الخام ، بوضع جميع مواردها والاراضى التى تنتجها ـــ مستعمرات أو غير مستعمرات ـــ تحت سلطة دولية ـــ

هيئة الامم المتحدة ـــ لتملكها وتديرها وتستغلها لحساب العالم أجمع ، وتبيعها للدول بنفقات انتاجها أو بأعلى من تلك النفقات قليلا ، والفرق يذهب لصندوق تلك الهيئة الدولية .

بذلك ـــ وبذلك وحده ـــ تتحقق المساواة ، ويتحقق تكافؤ الفرص ، على مانص صراحة ميثاق الاطلنطى ، وهو وثيقة قائمة ، اعتنقتها كما قلنا حوالى الاربعين الدولة ، ومن بينها الدول الكبرى ، ولم تلغ بعد ، ولا نعتقد أن أحدا يجرؤ على الغائها ، ولكنهم على ما يظهر يريدون اسقاطها بعدم الاستعمال كما يحدث فى بعض الحقوق المدنية بين الافراد .

وفائدة أخرى لتلك «الدولنة» ، أن تمكن لهيئة الامم المتحدة من الاشراف على حركات نقل المواد الخام ، فتتمكن من الاشراف على الاقتصاد الالمانى وعلى الصناعات الالمانية ـــ على ما تقرر فى بوتسدام ـــ الامر الذى لا يتحقق على وجهه الاكمل اذا تركت المواد الخام ، كما هى اليوم ، فى أيدى ممولين من الافراد أو الهيئات أو الدول ، مما يسهل أغراؤهم بالربح ، كما وقع فعلا عقب الحرب العالمية الاولى .

وبول أينتزج ـــ وهو من غلاة أنصار التشدد مع المانيا ـــ يعرض هذا الحل ـــ عرضا مبتورا ـــ ضمن ما يعرض من حلول ، ويكاد يوافق عليه ، ولكنه يستدرك فيقول أن الامبراطوريات القائمة ـــ بريطانيا وفرنسا وهولندة وغيرها ـــ ترفض أن تنزل عن مستعمراتها لنظام ملكية دولى ، سيما وانها غير متحققة مما اذا كانت تلك التضحية ستؤتى ثمارا تكافؤها .

وهو اعتراض مردود . لان الدول بسبيل تحقيق هدف مثالى جزيل الخير ـــ عصر ألفى سعيد ـــ أوسلام دائم ـــ ولان الوسائل القديمة قد فشلت فى تحقيقه ، واذن فلا معدى عن تجربة أساليب جديدة ، مهما كانت التضحيات .

ومع ذلك فبماذا ستضحى تلك الامبراطوريات الغاصبة ؟ انها لن تضحى بالشرف ولا بالدماء ، ولكنها ستضحى بالاثرة والانانية وحب الاستعلاء : فهى اذن لن تضحى ولكنها ستتطهر .

أما ان ذلك الحل الذى نقول به موفق موفق فذلك لانه يحقق جميع الاهداف التى بدت لك فى أول الامر متناقضة ، لا سبيل الى الجمع بينها . فهو يمكن المانيا من

وفاء ديونها ، ويمكن للحلفاء من العمل على الحيلولة بينهـا وبين أن تصبح قوة حربية يخشى بأسها ، ويصد عنها تيار الشيوعية ، وهو الهدف الذى لا تجرؤ انجلترا وأمريكا بعد على الجهر به صراحة ، وان لم تقصرا فى التلميح .

أما الصادرات الالمانية فينبغى ان تخضع لتنظيم عـالمى ، تخضع له بقية الدول ، حتى لا تغرق أسواق العالم بمنتجات لا تجد من يشتريها ، فتكسد الصنـاعات وتقف المصانع ، ويتعطل العمال ، فيزداد الكساد ، وهـكذا تدور الحلقـة المفرغة المشئومة ، وتتكرر مأساة أزمة سنة ١٩٢٩ ـ ولقد أوشك أن يزول ـ الى غير رجعة فيما نرجو ـ المبدأ الاقتصـادى العتيق ان «دعهم يعملون»laisser-faire وكاد أن يستوى على عرشه مبدأ التنظيم والتوجيه planning ـــ لمـا ثبت من أن المنـافسة اذا تركت مطلقة كانت مخربة أكثر منها معمرة . واختفى أيضا المبدأ التنافسى القائل « بأن البقاء للاصلح » ، وحل محله مبدأ التعاون بين الصالح وغير الصالح ـ كل فيما هو ميسر له ـ فلكليهما حق العيش والبقاء .

* * *

٢ ـــ القضاء على النازية

والخطوة الاساسية الثانية ـــ فى الترتيب العددى لا فى ترتيب الاهمية ـــ لبعث « ألمانيا الاخرى » ، هى القضاء على النازية . ولقد صرح أقطاب القرم بأن غرضهم الذى لا يحيدون عنه هو القضاء على النازية والعسكرية الالمـانية . ونص على ذلك صراحة أقطـاب بوتسدام فى قرارات مؤتمرهم ، فقالوا ان من اهدافهم القضـاء على الحزب الاشتراكى الوطنى والهيئات والجمعيات المتصلة به والقضاء على كل نشاط نازى ، والغاء القوانين النازية ، التى قررت فوارق وامتيـازات على أسس من الجنس أو الدين أو المذهب السياسى ، وتقرير المساواة أمام القانون للجميع .

والسؤال الـذى يبدر للذهن هو مدى ما تعارض به هذه السيـاسة مبـدأ حق الشعوب فى تقرير مصـيرها ، وهو من أبرز ما فى ميثاق الاطلنطى من مواعيد . قال : «ان الدول الموقعة عليه تحترم حقوق الشعوب جميعا فى اختيار شكل الحكومة التى تريد ان تعيش فى ظلها» (المادة الثالثة) .

وجاء فى ميثاق الامم المتحدة انه «ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للامم المتحدة ان تتدخل فى الشئون التى هى من صميم السلطان الداخلى لدولة ما » • (المادة الثانية فقرة سابعة) •

ولم يعتبر الميثاق أن قيام نظام باغ من نوع النازية ضمن الحالات التى تهدد السلم ، لان نصوص الفصل السابع من الميثاق تفترض أن الحالة التى تهدد السلم هى حالة الخلاف الذى ينشب بين دولتين .

والنظرية التى سادت الحياة الدولية خلال القرن التاسع عشر ، بل والى بعض القرن العشرين ، كانت ان الدول لا ينبغى أن تعنى بالسياسة الداخلية لدولة ما أو بشكل الحكومة التى اختارتها . وسار الساسة والمفكرون السياسيون على أن ذلك مبدأ مستقر لا سبيل الى المجادلة فيه ، واعتنقه رجل الشارع عقيدة لا تناقش .

ولكن الامم المتحدة — فى الواقع وفى العمل — قد نبذت تلك السياسة ، فليس فى نيتها اليوم ان تحترم حق الالمان — وغير الالمان بطبيعة الحال — فى تحديد نوع الحكومة التى سيقع عليها اختيارهم . فصرحوا فى القرم وفى بوتسدام أن نيتهم قد انعقدت على انكار ذلك الحق ومعارضته .

وبذلك نستطيع أن نقول أن مبدأ سيادة الدولة — على ما فهم به الى اليوم — قد تصدع . ومن خير البشرية أن ينهار كلية ، لانه من خير البشرية أن ترسم الدول سياستها وفق ما ينبغى للمجتمع العالمى من توافق وانسجام . وهى اذ تفعل ذلك انما تسير على سنة التطور الحتمى الذى بدأ بالدولة افرادا متنابذين ، اجتمعوا فى قبائل متناحرة ، يسطو فيها القوى على الضعيف ، ويسير الحق فى ركاب القوة — شأن دول هذا الزمان فيما عدا أمريكا — ثم اندمجت القبائل بعضها فى بعض الى دول •

ولقد يسأل الباحث ازاء هذا الوضع : هل ثمة حق للدولة فى أن تختار نظام الحكم فيها ، أى فى ان تقرر مصيرها . وهل بقى لهذا الحق وجود الى اليوم . وأن وجد فما هى حدوده ؟ .

الواقع ان تصرفات الدول فى العصور الحديثة لم تسر وفق قاعدة عدم التدخل . فلقد كانت — تلك القاعدة — تنهار دائما ايام الازمات والخطر . نبذها الاوربيون عند ما واجهوا الثورة الفرنسية . واستخدم الرئيس ولسن ضغط الجيوش البريطانية

وحصارها الخانق « ليقنع » الالمان المقهورين باتخاذ دستور جمهورى لهم • وتدخلت الدول الاوربية ـ بغير ثمرة ـ فى الحرب الروسية الاهلية التى نشبت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى • واصطرعت الفاشية والشيوعية على أرض اسبانيا لمناصرة هذا النظام أو ذاك ـــ خلال حربها الاهلية فيما بين سنتى ١٩٣٦ و ١٩٣٨ •

وها أنهم يصرحون اليوم بأنهم سيعملون على القضاء على النازية فى ألمانيا وسيمنعون قيام نظام مشابه لها • كما يصرحون ـــ فى نفس قرارات بوتسدام ـــ بأنهم (أمريكا وانجلترا وروسيا) لن يؤيدوا أى طلب انضمام يقدم من حكومة فرانكو لهيئة الامم المتحدة ، لأنها حكومة قامت بمساعدة دول المحور ، ولأنها بسبب أصلها وطبيعتها وسياستها ، تنقصها المؤهلات التى تبرر قبولها فى عضوية الهيئة • وفى هذا تدخل ولاشك فى النظام الداخلى للحكم بطريق مباشر أو غير مباشر •

والدعوى التى كان يتذرع بها دائما أنصار التدخل ـ وهى دعوى حقه ـ أنهم انما يناهضون « نظرية مسلحة » على حد تعبير برك ، وان الدول التى وقع التدخل فى شئونها كانت تضوى سياسة أو نظاما يهدد السلم وينذر النظام المستقر فى باقى دول العالم بالتدمير ، ويعرضه لافكار عدائية باغية •

ولهذا أجمع فقهاء القانون الدولى العام ، وأقر اجماعهم أقطاب هيئة الامم المتحدة ، على ضرورة استبعاد مبدأ عدم التدخل ، وعلى ضرورة تقييد حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ بطبيعته بسبب ما يتضمن من افكار ومبادىء • ولهذا فقد رأينا العزم ـ فى ميثاق الامم المتحدة ـ وفى القرم وفى بوتسدام قبل ذلك ـ على أن يقضوا فى المانيا وفى أسبانيا ـ وفى غيرهما بداهة ـ على الانظمة التى لا سبيل الى ادماجها فى بناء دولى يعمل للصالح العام ، وأن يمحقوا الانظمة التى لا يتصور امكان تعاونها فى اطار من القانون والتبادل • فلا يجوز مثلا من بعد اليوم ان يسمح العالم لامة ما من أممه أن تذكى فى نفوس أبنائها الاثرة الوطنية المتطرفة ، أو الادعاء بالتفوق الجنسى ، أو احتقار القانون والعهود ، أو الانصياع لنظام ديكتاتورى معتد يهدف الى التوسع الاستعمارى •

وهذا الذى انتوته الديمقراطيات الظافرة هو فى اعتقادنا من التبعات الاساسية التى

ينبغى ان تضطلع بتنفيذها ، فى غير هوادة وبغير تفرقة ، والا أصبح ميثاق الامم المتحدة حبرا على ورق ، وتعرض العالم من جديد لمجزرة ثالثة ، لعلها أن تكون القاضية .

* * *

على أنه لايكفى — فى القضاء على النازية — أن تلغى قوانينها ، وأن تحل هيئاتها وتشكيلاتها ، وأن يعزل النازيون من الوظائف العمومية أو الشبيهة بالعمومية ومن جميع وظائف المسئولية فى المؤسسات الخاصة المهمة ، الى غير ذلك مما لابد منه ابتداء ، ومما تناولت بعضه قرارات بوتسدام ، بل لا بد الى جانب ذلك أن يعاد تعليم الشعب وأن تعاد تربيته .

وقد أشارت الى ذلك قرارات بوتسدام بصورة اجمالية حيث قالت : « مراقبة التعليم الالمانى بصورة تامة ، بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية وبحيث يمكن للاراء الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » .

ذلك بأنه من المتفق عليه بين الكتاب — الفانسيتارتيين وغيرهم — أن الشعب الالمانى قد اسيئت تربيته وأسىء توجيهه . ويقول فى هذا الباحث الانجليزى المحقق بريلسفورد أن تلك الصفات التى اضفاها النازيون على الالمان — كالقسوة المتناهية واهمال حقوق غيرهم من الناس ، والتعصب القومى الاعمى ، والتفوق الجنسى ، كلها صفات دخيلة على الشعب الالمانى . والمشاهد فى المانيا ، ان الالمان لا يمارسون الالعاب الرياضية العنيفة ولا يسيئون معاملة الخيول كما تسيئوها الشعوب اللاتينية ، فضلا عن أن ألمانيا سبقت انجلترا الى الغاء عقوبة الجلد .

والذى شوهد فى الحرب العالمية الاخيرة ان الالمان عندما كانوا يحاربون ضد جيوش بريطانية ، كانوا يسيرون وفق قواعد الحرب ، مع قليل من الاستثناءات ، وكانوا اذا حاربوا فى النرويج أو هولندد أو فرنسا كانوا يتصرفون غالبا بقسوة ووحشية ، ولكنها كانت ، على كل حال ، خيرا منها فى حربهم فى ميادين أوربا الشرقية .

وخلص من ذلك الى أن الالمان لم يتحللوا من كل قيد الا فى علاقاتهم مع الاجناس التى كانوا يعتبرونها « منحطة » ، حينئذ كانوا يقتلون عشرات الآلاف بل ومئاتها من السكان العزل غير المحاربين ، وكانوا يعاملون الآدميين معاملة الحيوانات المؤذية .

وتفسير ذلك ـ فيما قالوه ـ ان قسوتهم ليست غريزية فيهم ـ الا بالقدر الذى يستوى فيه عنده البشر جميعا على ما يراه فرويد ـ ولا هى فى أصل خلقتهم ، ولا هم يسلكون ذلك المسلك الوحشى اشباعا للذة أو ارضاء لشهوة ، وانما هم يطيعون نظرية ، أو قل أنهم ينفذون واجبا .

ولا نكاد من جانبنا ـ أن نفهم هذا التفسير أو لا نكاد نهضمه . فكثير من الانجليز ـ مثلا ـ من يكره اليهود ، بل ومنهم من ينسب اليهم نصيبا وافرا من افساد العالم الجديد ولكن غاية مايعمله هذا الفريق أن يتجنب اليهود فى المجتمعات . لقد يذهب الى حد الوقاحة معهم ، ولقد يغتبط كلما رأى أو سمع عن التصرفات العدائية ضد الاجناس السامية ، ولقد يرفض نجدة اليهود المضطهدين أو فتح أبوابه للاجئين منهم ، ولقد يؤيد حكومته ـ الانجليزية ـ اذ تكبح اتساع حركة الصهيونية فى فلسطين ، لقد يفعل كل ذلك ، لكنه لن يطالب بتنفيذ قرارات نورمبرج التى أصدرها المؤتمر النازى الكبير سنة ١٩٣٥ وهى " قوانين نورمبورج " الشهيرة ، التى قصدوا منها حماية الجنس الآرى واقصاء الجنس اليهودى نهائيا عن حظيرة الامة الالمانية .

أما الالمانى فانه يضع منطقه موضع التنفيذ ، فيقول مثلا ـ " أن اليهود يعملون على افساد المجتمع الآرى ، واذن فليبادروا جميعا » ، ثم يمضى فى تنفيذ تلك الابادة . وهذا ـ كما ترى ـ هو الغاية فى « مذهب العقليين » . فلم نر عاقلا ينفذ ايمانه وعقيدته بمثل هذا المنطق الشديد . ولكنه العقل الالمانى ، الطريق فيه بين الفكرة وتنفيذها أقصر منه فى أى عقل آخر، وأكثر استقامة من كل ماعرف عند البشر، لان المألوف ـ الذى نلمسه فى ذواتنا ـ أن يتجول المرء منا ـ بحذر ـ بين الافكار والمبادىء ، ويندر أن يجد من نفسه الشجاعة لينفذها بجرأة واقدام .

وهذه الخصيصة التى تميز بها الالمانى كانت قمينة بأن تجعل الالمان مصدر قوة . وانما كان لا بد ـ تحقيقا لذلك ـ من أن تتاح لهم حرية مناقشة ما يعتنقون من الآراء التى يسترشدون بها فى تصرفاتهم . ولكن الذى وقع لهم فعلا هو انهم لقنوا تحت ضغط حكومتهم معتقدات من نوع " ايمان النازية " ، وحظر عليهم المناقشة والتمحيص ، فأصبحوا مصدر فزع للبشرية . وأصبحت تحكُم تصرفاتهم ـ فى الحقبة الاخيرة على الخصوص ـ عقيدة أنهم أصحاب رسالة قوامها التفوق على من عداهم من البشر ، وأن

ليست لمن هم دونهم ـ والعالم كله دونهم ـ حقوقا ترعى ولا مصالح تحترم . ولقد مر بك أن هذه العقيدة ليست جديدة ، وأنها ليست قاصرة على الالمان ، ولا هى نبتت فى أرضهم . ولقد لقنوا هذه النظرية تلقينا ، وأشربوا لونا من عاطفة الوطنية المتعصبة ـ وهى عاطفة اكتسابية صناعية ـ بناه أولو الامر منهم على نظرية علمية كاذبة من علم الاجناس .

ولكيما نفهم طبيعة الشعور الوطنى عند الالمان ، يجب أن نذكر أن ذلك الشعور هو فى جوهرة ثورة ، ثورة على ذكريات مريرة من الضعف والذل والانقسام ، فلقد وطئت أرض المانيا ـ خلال القرنين الماضيين ـ جيوش اجنبية من فرنسية وسويدية وانجليزية ، وفرضوا الفدية على المدائن الالمانية . ولهذا كان لا بد لهتلر من أن يزحف الى موسكو ليقيم الدليل على أن المانيا يستطيع أن يقوم بما قام به نابليون . ولا ينسى الالمان أيضا ـ أن دولتهم كانت فى وقت ما مقسمة الى ٣٦٦ ولاية صغيرة ، وأن أمراءها كانوا دائما يحاولون أن ينسوا لغتهم الاصلية ، وكانوا يكتبون الشعر الفرنسى ، ويقلدون مراسيم قصور فرساى وتقاليدها .

فلما تمت الوحدة الالمانية سنة ١٨٧١ واحسوا بالقوة ، غلوا فى تقديرها واستخدموها بالعنف الجاهل ـ كما يفعل أى محدث جديد الثراء : ثم جاءت سنة ١٩١٨ وما حملته لألمانيا من هزيمة واذلال ، فكان أن ضاعف رد الفعل الذى وقع فى هذه المرة ذلك الاعتلال العصبى العميق الذى أصاب غالبية الالمان .

فأنت تذكر أن معاهدة فرساى نزلت بألمانيا الى مستوى لم تنزل اليه أى دولة أوربية . واذن فلابد للالمان من أن يظهروا تفوقهم للعالم ، بل ولانفسهم قبل العالم . ثم أن العوامل الاقتصادية دفعتهم الى التوسع والاستعمار ، كما دفعت غيرهم من قبل ، وانما مع فارق ، هو أن الانجليز والفرنسيين والهولنديين وغيرهم ، عندما توسعوا فى اقتناء المستعمرات ، وكانت أمامهم البحار السبعة يستولون منها على ما يريدون . فلما أخذ الالمان يستعمرون كان الميدان قد اكتظ وازدحم ، وكان عليهم اذن أن يتوسعوا فى حيز ضيق وفى نطاق محدود ـ ويعترف تشرشل بهذه الحقيقة فى كتابه « عظماء معاصرون » ـ فى الفصل الخاص بالقيصر غليوم الثانى ـ ولهذا كان لانفجارهم دوى مروع ، فرقع بأشد من حقيقته .

وهم من ناحية أخرى ، لم يقنعوا كما قنع غيرهم ، ممن سبقهم الى الاستعمار باقتناء

الاسواق والمستعمرات كلما سنحت الفرصة ، ولكنهم تأهبوا لاقتحام الميدان مزودين له بكل مايحتاجه ـ شأن الالمان دائما ـ فوضعوا تحقيقا لهذا الغرض قانونا سلوكيا جديدا ، ونظريات جديدة للتعليم .

ذلك هو مركب النقص الكامن فى هذا الطبع الالمانى العنيف ، أو قل فى هذا التطبع العنيف ، وهو الذى استغله النازيون الى الحد الاقصى .

فبدأوا بالشباب ، بل بالطفولة ـ ولا نعرف دولة حديثة أخرى غير روسيا سلكت هذا السبيل ـ فلم يحرموا الاولاد من شىء ، وكانت أمكنة اجتماعهم وساحات رياضتهم ومساكنهم ، كانت كلها فاخرة ومجملة ، وكانوا يمارسون من الرياضة الالوان التى لايمارسها فى دول أخرى الا الطبقات الممتازة ، كركوب الخيل والتجول فى السفن البخارية (اليخت) وأشعروا الولد بواجباته فى الحياة . وعلموا البنت أن تعتبر الامومة وظيفة عليا . ثم غرسوا فيهم جميعا نظريات التفوق الجنسى والفناء فى الدولة واصطناع القسوة لاحراز سيادة البشر . وتوسلوا الى ذلك بتعديل سياسة التعليم الى ما يحقق تلك الاغراض ، وشفعوا التعليم بدعاوات واسعة ملأت كل زمان ومكان : فالنازية فى المدرسة والنازية فى البيت ، والنازية على المسرح ، والنازية على الشاشة ، والنازية تملأ الطرقات والنازية فى المحاكم ودور القضاء .

على أننا لا يجب أن نغالى فى تقدير دوام أثر هذا اللون من التعليم والدعاوة ، فانه ارتكز على السلطة والقسر . فاذا ما زالت السلطة وانهار زعماؤها ، ورأى الشعب الالمانى أنه حتى الروسى " المنحط الجنس " فى نظره ـ أقوى منه ، زال الوهم من أذهان افراده ، واستعادوا بصرهم شيئا فشيئا .

واذا قلنا استعادوا بصرهم ، فانما نشير الى الاحصاءات التى وضعها بعض الكتاب عن الكتب التى كان الشعب الالمانى يقرؤها فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الاولى . فلقد شوهد ان اتجاه مطالعات الالمان كان يناقض تعصبهم القومى السابق على الحرب الاولى ، كما يناقض ذلك التعصب نفسه الذى غالى فيه النازيون بعدها . فانتشرت فى ألمانيا عشرات القصص من نوع «كل شىء هادىء فى الميدان الغربى » وقصة « الجاويش جريشا » ، وكانت كلها تدور حول التبشير بالوطنية العالمية ، وباحترام باقى الشعوب وبالانتقاض المرير المتحمس ضد الوحشية والظلم . وكان الكثير منها يبشر ضد الحرب

ويدعو الى السلم والى الاشتراكية ، فكان توماس مان ـ من رواد القصة الالمانية ـ كاتبا حرا جريئا وكان ريلك ـ وهو شاعر ممتاز يضعه النقاد فى الصف الاول لشعراء هذا العصر ـ ينادى بمبادىء انسانية مسالمة .

فلما وقعت أزمة سنة ١٩٢٩ ـ تلك الازمة المالية الخانقة ـ وبدأ شبح التعطل والفاقه يظهر للشباب الالمانى ، رأى النازيون أن الفرصة سانحة ، فاقتنصوها بادئين بالشباب ، على ما مر بك بيانه .

* * *

وبعد ، فما هى مهة الحلفاء وجيوش احتلالهم فى هذا الميدان ؟ لا نعتقد أن اغلاق الجامعات والمدارس يمكن أن يؤدى الى نتيجة ، فأغلب أساتذتها فيما يقال من العناصر التى لم تؤمن قط بالاشتراكية النازية ايمانا حقا ، ولم يعتنقوها الا ابقاء على حياتهم وحرياتهم .

ولكن المهم الذى يجب عمله فورا هو ايقاف تعليم التاريخ والعلوم الاجتماعية ـ لا ن كتب تلك المواد لقيت من النازيين العناية الاولى لصياغتها بما يلائم أهدافهم ـ حتى يعاد طبع كتب جديدة فى تلك الموضوعات .

وينبغى أن تقف رقابة سلطة الاحتلال عند أدنى حد ممكن ، وأن تكون فى هذا سلبية : انها يجب أن تمنع التعليم النازى فى المدارس ، ولـكن ذلك هو كل مايجوز لها أن تعمله ، فهى لا تستطيع أن تضطلع بالعمل الايجابى الانشائى ، وانما يجب أن يترك أمره للالمان يقومون به بالأسلوب الذى يلائمهم .

ومع ذلك فقد وجد رأى آخر ـ تقدم به خبراء لهم خطرهم فى شئون التعليم ـ يعارض ما نقول به . ويرى أن مجلس الرقابة ـ أو الحلفاء ـ هم الذين يجب أن يضطلعوا بأنفسهم بمهمة أعادة تعليم الشعب الالمانى فيصوغون برامجه ـ دائما بأنفسهم ـ على الصورة التى تطابق أهدافهم .

وحاصل الخطة التى وضعوها لذلك ، ان يعين الحلفاء « مندوبا ساميا لشئون التعليم فى ألمانيا » تعاونه لجنة لاتضم ألمـانيا واحدا . وله أن يبسط نفوذه المطلق ـ لمدة غير محدودة ـ على ميدان التعليم بأسره ، وله أن يشرف على سياسته اشرافا تاما ، وله فوق ذلك ان يشرف على الحياة الثقافية بوجه عام فى المانيا ، فيراقب الكتب والصحف والمجلات والافلام السينمائية واذاعات « الراديو » ، وله أن يصادر منها ما يرى فيه خطورة على

النظام الديمقراطى المزمع بناؤه ، ووظيفته الايجابية ان ينشر الكتب ـ تأليفا وترجمة ـ التى يعتقد فى فائدتها . وأخيرا فقد أخضعوا لرقابته أوقات فراغ الشباب ، وأنواع الرياضة التى يمارسونها ، والفصول المسائية التى يختلفون اليها ، والجمعيات أو الهيئات التى يجوز أن ينتموا اليها .

ولكن من لنا بذلك المندوب السامى الذى يبز البشر جميعا فى الحكمة وفى القدرة ، والذى يستطيع أن ينفذ هذه الفكرة بنجاح ؟ لقد تستطيع السنج أن تفعل الكثير ، ولكنها ـ من المحقق ـ لا تستطيع أن تربى وتعلم . وبوسع السلطة الحربية أن تعنى بالناحية المادية لحياة الشعب الالمانى ، كالأكل والنقل والمال ، فلا مناص من ذلك ، ولو تولتها أيد ماهرة ، لوصلت الى نتائج مرضية . أما الحياة العقلية لشعب ما فمسألة من صميم اختصاصه لا يستطيع أن يتولاها أجنبى ، تخفق على مكتبه راية العدو . ولا بد وأن يثور أى شعب متحضر ـ بلك الشعب الالمانى ـ ضد أية رقابة أجنبية عنيفة للتعليم . وسينظرون الى أعوان المندوب السامى وموظفيه ـ من الالمان ـ نظرتهم الى المأجورين من الكويسلنجات ، وسيقاومون كل ما يحاول أن ينشر من أراء ، لمجرد أنها تحمل فى نظرهم طابع العدو .

وعلى هذا ، فمن الواجب أن يتولى تعليم الالمان ألمان . والمساعدة التى لا يجب ان يقدم لهم الحلفاء مساعدة غيرها ، أن يلحقوا بأدارتهم العسكرية المؤقتة حجة عالميا فى مسائل التربية والتعليم ـ وكأنه ضابط اتصال بغير الزى العسكرى ـ وانما بغير أية سلطة تنفيذية ظاهرة ، وليقدم المساعدات الفنية للألمان الذين سيتولن اعادة تعليم الشعب الالمانى .

أما عملية اختيار الالمان الذين سيضطلعون بمهمة التعليم ، فقد اقترحوا لها احدى طريقتين ، وتقوم كلتاهما على أن الالمان هم الذين يجب أن يقوموا بعملية الاختيار :

الاولى أن تتولى الادارة الالمانية المؤقتة ـ وسيأتيك نبؤها ـ اختيار « مدير التعليم » وهذه الطريقة تستغرق وقتا طويلا ، وقد لاتتم قبل سنتين أو ثلاثا من بعد الاحتلال .

والثانية ـ وهى الامثل ـ أن يلجأ الحلفاء الى الالمان الممتازين الهاربين من النازية ، كانشتاين وتوماس مان وكارل مانهايم ، والالمان الممتازين الذين بقوا فى المانيا ـ فى معسكرات الاعتقال ـ والذين اقاموا الدليل على قيمتهم وشجاعتهم ، كاسقف برلين الكاثوليكى ، وكارل بارت ، ودكتور بتليش . ولنكل الى تلك المجموعة الممتازة مهمة

اختيار من يعاونهم من رجال التربية والتعليم ، لتكوين « مجلس التربية والتعليم » . وهذا المجلس هو الذى ينتخب « مدير التعليم » . ورجل يختاره ألمان ممتازون ، بهذه الطريقة ، لا يمكن أن يعتبره الشعب كويسلنج . وهو سيضطلع بتلك الادارة حتى تستقر فى دست المانيا حكومة منتخبة ديمقراطية .

ومهمة « مجلس التربية والتعليم » أن يعين المدرسين والاساتذة من الالمان الصالحين لنفض النازية عن « ألمانيا الاخرى » وأن يضع البرامج التى تمهد للحياة الديمقراطية أسوة بباقى العالم المتحضر ، وان يعالج بنوع خاص مركب النقص الذى أصيب به الشعب الالمانى ، فيبرز للشعب المريض مواهبه فى غير ميادين القتال ، كميادين العلوم والفنون ، ثم يظهر افكاره من فلسفة النازية المسمومة ، وستساعده الهزيمة التى منيت بها الجيوش الالمانية ، والاحتلال العسكرى لالمانيا ، على أن ينزع من عقله أسطورة التفوق والسمو عن الهزيمة . ثم لا بد من أن يعمل ذلك المجلس على وصل الالمان بالعالم الخارجى ، فينتقل التلاميذ والطلبة والاساتذة فى دول أوربا ، وتفتح أبواب المانيا لزيارات مماثلة . ولقد شوهد فى ربع القرن الأخير أن القيود النقدية الداخلية فى المانيا كانت تؤدى الى صعوبة السفر الى الخارج ، وأحيانا الى استحالته . وكانت الهجرة من ألمانيا — منذ قيام أزمة سنة ١٩٢٩ — محدودة جدا . وهذا الاحساس " بالغلق " هو الذى حفز الالمان — ضمن ما حفزهم — الى شهر الحرب ليجدوا انفسهم مجالا حيويا Lebensraum

وهذا التبادل — تبادل الاولاد والاساتذة — يؤدى الى خلق التفاهم بين الشعوب المختلفة وبين ألمانيا . لأنه سيرى الالمانى أن الروسى أو المصرى أو الصينى لا يقل عنه فهما وادراكا ، وانه يعيش فى منازل كما يعيش هو ، وأن فى بلد كل منهم مدنا ، وفى مدنه عمائر وطرقات ومدارس ودور لهو ودور جد . الى آخر ما كان يعتقد انه من الخصائص التى تخصصت بها المانيا دون غيرها . وهذا الفهم — الجديد — لشعوب العالم ، هو من أهم وسائل تطبيب الالمان من النازية ، كما أنه النصيب الاوفر من مساهمة الامم المتحدة فى اعادة تعليم الشعب الالمانى وتربيته .

على ان هذا البرنامج لن يكمل — ولن يؤتى ثمراته — الا اذا شكل الحلفاء مجلسا دوليا يشرف على شئون التربية والتعليم فى دول العالم أجمع ، ويتكون من ممثلين من كل الدول بما فيها المانيا ، ويجب ان يخضع له الظافرين ، ولهم فيه أغلبية ،

ليخضع له الالمان وغيرهم عن رضاء واختيار . وستكون المهمة الاساسية لهذا المجلس الدولى أن يشرف على اعادة تعليم شعوب العالم أجمع بما يلائم المستقبل الدولى الجديد. فان هؤلاء الحلفاء الذين حاربوا معا كان يجهل بعضهم بعضا ، قبيل نشوب الحرب الثانية — والى اليوم — ومن جهل امرءا كرهه فى الغالب ، وهو بيقين ينفر منه ولا يرتاح اليه .

واذن فمن المتعين على هذا المجلس الدولى ان يضع — وينفذ — الخطط اللازمة لاقامة تفاهم كامل بين مختلف الشعوب ، فى ميادين الثقافة والتعليم والزيارات العلمية والصيفية والموسمية ، وانشاء هذ المجلس هو أيضا نصيب كبير من مساهمة الامم المتحدة فى اعادة تربية الشعب الالمانى وتعليمه .

وبعد ، فان قرارات بوتسدام لم تعرض لهذه المسألة الا بفقرة مقتضبة كما قلنا ، جاء فيها : « مراقبة التعليم الالمانى بصورة تامة بحيث يقضى على النظريات النازية والعسكرية ،وبحيث تتمكن الآراء الديمقراطية أن تنمو وتزدهر » .

أما ميثاق الامم المتحدة فقد نص فى الفصل العاشر منه على تأليف مجلس اقتصادى واجتماعى مهمته ان يقوم بدراسات ووضع تقارير عن المسائل الدولية فى شئون الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة ، وما يتصل بها . وله أن يقدم توصيات فى تلك المسائل الى الجمعية العامة أو الى أعضاء الامم المتحدة والى التوكيلات الاخصائية ذات الشأن (مادة ٦٢ من الميثاق) .

واذن فليس فى الوثائق الدولية التى وضعت الى اليوم نصوص تعالج مسائل التربية والتعليم — فى المانيا على خطورة شأنها وبعد أثرها . ولعلهم يتداركون هذا النقص مستقبلا — بأول فرصة — والا قضوا على كل ما بذلوا من جهود ودماء لكسب السلم بعد أن خسرت المانيا الحرب .

أما من الناحية الدولية ، فقد انعقد مؤتمر فى لندن ، يوم أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، ودام انعقاده الى اليوم السادس عشر منه ، دعت اليه حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا ، ومثلت فيه اربعون امة بوفود من مندوبين ومستشارين ، من بينها مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والعراق وايران (دول الجامعة العربية) . وكان الغرض من دعوة المؤتمر انشاء هيئة للامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة . وقد انتهى المؤتمر

فعلا الى وضع دستور مكون من خمسة عشر مادة ، نص فى المادة العاشرة منه على ان هذه الهيئة تتصل بهيئة الامم المتحدة كواحدة من الفروع المشار اليها فى المادة ٥٧ من ميثاقها : وقد مر بنا ان ذلك الميثاق — ميثاق هيئة الامم المتحدة — ينص على وجود هيئات خاصة تشترك مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

والباعث على انشاء تلك الهيئة — على ما جاء فى ديباجة دستورها — هو ان الحروب تبدأ فى عقول الرجال ، وان تاريخ الجيش البشرى يثبت ان جهل المرء اساليب غيره من الناس وطرق حياتهم ، كان سببا عاما للشك وانعدام الثقة بين شعوب العالم ، الامر الذى كان يمهد لخلق جو من الشك الدولى يسهل أن تتحدر فيه الخلافات بين الامم الى هوة الحرب .

والذى نأخذه على دستور الهيئة ، انه لم يبين وسائل العمل التى تتحقق بها اغراضها . فان الجانب الاكبر من نصوص الدستور ينحصر فى البنود الخاصة بالتمهيد لانشاء الهيئة . ولهذا تتوقف الطرق التى ستستخدمها الهيئة على السلطات التى تمنح لها .

على أن تلك الهيئة لازالت الى اليوم مجرد وثيقة ، أو قل قصاصة ورق . ولكنها تستطيع ان تصبح قوة محركة كبرى ، لو ظفرت بالقيادة والمال والزمن ، فان حرمت منها جميعا او حرمت من بعضها ، قصرت حتما دون تحقيق الآمال التى يعقدونها عليها . اما أن تعهدتها الامم المتحدة بالرعاية وبالتنفيذ ، فستصبح اداة فعالة لاقامة السلم الدائم المنشود . ذلك بأن السلم الذى يقوم — فى جوهره وأساسه — على التسويات التى تعقدها الحكومات ، انما هو سلم موقوت ، فيما اثبتته تجارب الماضى القريب والبعيد ، سواء . أما السلم الذى يفشل ولا ينهار ، فهو الذى يقوم على وحدة الجنس البشرى وحدة عقلية ومعنوية ، كحد تعبير ديباجة دستور «هيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» .

* * *

٣ — نظام الحكم والادارة

والخطوة الاساسية الثالثة — فى الترتيب العددى لا فى ترتيب الاهمية — لبعث «المانيا الاخرى» هى الاخذ بيد المانيا فى فترة الانتقال من الحرب الى السلم ، حتى يستقر فيها نظام الحكم ، وحتى تستقر فيها الادارة بفروعها المركزية والاقليمية .

ومن المقرر ـــ ابتداء ـــ كما مر بك ـــ ان يترك لالمانيا ولغيرها حق تقرير المصير ، أى حق اختيار نوع الحكومة التى تسيرها ، وانما هذا الحق يحده تحفظ ، يشرف على تنفيذه الحلفاء ، حاصلة ألا تتكرر فى المانيا ـــ وفى غيرها ـــ مأساة النازية أو ما يشابهها من أنظمة .

والمشكلة التى تعترض الحلفاء ، بعد تحطيم حزب النازى وتشتيت أعضاءه وعزلهم من جميع الوظائف العامة والخاصة ، هى خلق نظام ادارى يسير دفة الامور فى المانيا. وتلك مشكلة معقدة ، لان الحزب المذكور كان يسيطر على كل شىء ، وكان يسير كل شىء ابتداء من الوزارات فى برلين الى مكاتب توزيع بطاقات الطعام فى كل قرية : فكانت كل ادرة مشبعة برجال النازى . وكانت الادارة الالمانية مركزة تركيزا شديدا لم يسبق له نظير . فالغاء النازية معناه ايقاع الاضطراب فى تلك الشبكة الادارية المحبوكة الاطراف . ويحق لنا أن نتساءل ـــ أزاء ذلك ـــ عن الانظمة التى يجوز أن تحل محل النظام النازى البائد ، والتى تستطيع أن تقدم للناس نظاما جديدا متماسكا تحدوه الثقة ويسوده النظام .

قالوا أما أن يعين كل من الحلفاء الظافرين ألمانا تعهد اليهم الادارة الالمانية تحت رقابة من عينهم واشرافه . فيعين الروس الموظفين اللازمين فى المناطق الشرقية التى احتلتها من ألمانيا ، ويعين الانجليز والامريكان الموظفين اللازمين فى المناطق الغربية . واما أن يسمح الحلفاء للالمان باختيار حكومة مؤقتة من الالمان حتى تستقر فيها الحكومة الدائمة .

أما الطريقة الاولى فخطرة ، ولا تؤدى الى تحقيق الهدف الاساسى للحلفاء وهو بعث ألمانيا الديمقراطية المسالمة . فانه حتى لو قدر للحلفاء أن يوفقوا الى الرجال الصالحين للحكم من بين الالمان ـــ وتلك مهمة شاقة ـــ فان هؤلاء الرجال سيعجزون عن كسب ثقة مواطنيهم وولائهم لهم . لقد تملؤهم الوطنية والامانة ، ولكنهم سيظلون فى أعين الشعب كويسلنجات : يعتمدون فى سلطانهم على الحراب الاجنبية. وسيضطرون بطبيعة الحال الى التعاون مع سلطات الاحتلال فى كثير من المسائل التى لا بد وان تؤذى كرامة الالمان ، وستقع على رأسهم الكراهية التى ستولدها تلك الاجراءات ، أيا كانت درجة لزومها . ولوكان هؤلاء الرجال ـــ اذن ـــ مجرد مندوبين عن جيش

الاحتلال الذى عينهم ، دون ان يستندوا الى أية صفة تمثيلية ، فانهم سيكونون قليلو النفع للحلفاء ولاغراضهم .

ولا يصح — من ناحية اخرى — أن يتوقع الحلفاء امكان التفاهم مع الصنف الممتاز من الرجال ليحكموا تحت امرتهم المباشرة ، فذلك مما ترفضه النفوس الأبية لشعب كالشعب الالمانى . وانما اغلب الظن — بل قل اليقين — انهم سيكونون من ذلك النوع الوصولى من الامعات الذين يتهافتون على كل راغب فى الشراء ، ما دام يعرض شيئا من المال ، أو شيئا من النفوذ الرخيص .

واذن فمن الخير والافضل ان يتبع الحلفاء الطريقة الثانية ، فيحكم الوطن الالمانى من يختارهم أبناء الوطن ، اذ أنهم أدرى من غيرهم بمن يصلح لمهمة الحكم والسلطان .

والخطوات العملية التى ينبغى اتخاذها لتحقيق ذلك الهدف الكبير أن يبدأ الحلفاء بتطبيق النظام الدستورى والقانونى لجمهورية فايمر . والنظام المذكور لم يصبح بعد عتيقا ، ويعرفه الالمان جميعا — فيمن عدا الاجيال الناشئة — ولا مانع من ان تجرى فيه التعديلات اللازمة ، وليجعل الحلفاء من ذلك النظام دستورا للدولة الالمانية ، حتى تستطيع المانيا المحررة وضع دستور جديد لها ملكى أو جمهورى ، حسب ما يسفر عنه استفتاء الشعب ، كما وقع فى ايطاليا وفى اليونان ، فاقترعت الاولى للجمهورية وأختارت الثانية الملكية .

والصعوبات التى تعترض الحلفاء فى هذا الخصوص هى مهمة اكتشاف الموظفين الالمان الذين يصلحون للعمل ، اذ لابد لهم أن يكونوا أمناء ، تملؤهم روح الخدمة العامة ، وأن يكونوا أبرياء من مثالب الحقبة النازية المنصرمة . وان كثيرا من هؤلاء الرجال قد غيبوا فى السجون ومعسكرات الاعتقال ، والكثير منهم قد يصلح ولا شك لهذا العمل الجديد . وبوسع الهيئات السلمية الاخرى — التى عطلها النازيون — كالغرف التجارية ونقابات أصحاب المهن والكنائس ، وغيرها ، ان تقدم رجالا صالحين للسلك الادارى الجديد .

ولا بد لالمانيا من ان تستفيد — فى فترة الانتقال هذه — من اللامركزية التى كانت متأصلة فيها ، من قبل العهد النازى ، ولتبدأ اذن من اسفل الدرج ، فتعيد النشاط الى المجالس البلدية — وكانت منتشرة فى المانيا دائما والى عهد جمهورية فايمر —

وتلك المجالس ، كما تعلم ، هى برلمانات محلية ، يسهل ايجاد من يملأ مقاعدها من بين الاحرار الذين اشرنا اليهم ، عن طريق الانتخابات . فاذا ما استقر الامر بتلك البرلمانات المحلية مدة ما ـــ لايجب أن تتجاوز الشهور ـــ عمل الحلفاء على تكوين مجالس مقاطعات ينتخب اعضاءها أعضاء المجالس البلدية . وبعد ان تمضى على تلك الخطوة فترة اخرى قصيرة ـــ بضعة شهور ايضا ـــ سيكون من السهل ان يدعو الحلفاء مجلسا وطنيا مكونا من أعضاء يمثلون مجلس المقاطعات . ولتكن مهمة ذلك المجلس الوطنى مهمة استشارية فى أول الامر ، يناقش المسائل التى تطرحها عليه سلطة الاحتلال ، ويصدر بشأنها المذكرات أو القرارات . وليعط من أول الامر بعض السلطة التنفيذية كالاشراف على عمليات التعمير والمواصلات والتغذية والصحة وما الى ذلك .

والمجلس الوطنى المذكور هو اصلح هيئة تعين الرؤساء الاداريين فى مختلف الوزارات ، تحت اشراف السلطة العسكرية . وهى التى تعين لجنة لتضع مشروع الدستور الالمانى الجديد .

وبعد ان يستقر الامر بذلك المجلس الوطنى ، يتولى هو اختيار مجلس وزراء ، ليكون هو الحكومة المؤقتة ، المسئولة أمام المجلس الوطنى ، والتى تشرف على عمليات انتخاب الجمعية التشريعية ـــ التى لا بد وان توجد بعد المجلس الوطنى ـــ والتى ينبغى ان تعطى لها فرصة مناقشة شروط الصلح ، قبل صياغتها النهائية ، حتى لا تتكرر مأساة فرساى .

وهكذا تنتقل السلطة تدرجا من سلطة الاحتلال الى الحكومة الوطنية انتقالا بعيدا من الطفرة التى تؤذى «الرجل المريض» .

ولا نستطيع ان نتكهن بالفترة التى قد يستغرقها هذا الانتقال التدريجى ، ولكن طولها أو قصرها سيتوقف على مقدرة الهيئات المختلفة ، التى أشرنا اليها ، على العمل معا فى تماسك وانسجام وسيتوقف أيضا ـــ بل وقبل ذلك ـــ على روح التسوية التى يزمع الحلفاء فرضها على ألمانيا ـ أو عقدها معها ـ لا ندرى . فان كانت تسوية عقابية ، أو لو ترك الحلفاء الالمان أطول مما يجب فى ظلمات من الشك ،فلا يجب أن نتوقع السرعة والسلامة فى فترة الانتقال الدقيقة ، لان الرجال لا يستطيعون البناء والتعمير ـ ماديا أو

معنويا ـــ الا فى جو من العطف الحازم والاطمئنان الى نوع من المستقبل المضىء .

ولقد اعتنق أقطاب بوتسدام هذه النظرية ، فى خطوطها الرئيسية ، دون أن يعالجوا تفصيلاتها . فكان من المبادىء السياسية التى اتفقوا عليها ، ضرورة خلق نظام ادارى ألمانى ، والعمل على تسليم الاقتصاد الالمانى والادارة الالمانية ـ الى أبعد مدى ممكن ـ الى الالمان . وعللوا ذلك بقولهم « وهكذا يحس الالمان فى وطنهم أن مسئولية تلك النظم تقع عليهم ، وأن أى فشل يمكن أن تمنى به يقع وزره عليهم » .

وقرروا محاربة المركزية الشديدة ـ الطارئة التى أقامها النازيون ـ والعودة الى تقاليد اللامركزية الالمانية الاولى ، واعادة نظام الحكم الذاتى المحلى فى جميع أنحاء ألمانيا ، على أساس المبادىء الديمقراطية ، ويكون ذلك بنوع خاص عن طريق مجالس منتخبة ، وان يتم ذلك بأسرع ما يتفق مع الامان العسكرى ومع أغراض الاحتلال . وقرروا ادخال نظام التمثيل والانتخاب فى الادارات الاقليمية وادارات المقاطعات وادارات الدولة .

ولكنهم قرروا ـ مؤقتا ـ « عدم قيام حكومة مركزية ألمانية وعلى الخصوص فى ميادين المال والنقل والمواصلات والتجارة الخارجية والصناعة ، فان جميع تلك المصالح ستعمل تحت ادارة مجلس الرقابة . ومع ذلك فان قدرا معينا من الحكومة الالمانية سيقوم تحت رياسة وزراء ، وبنوع خاص فى ميادين المال .

أما عدم قيام حكومة مركزية فورا ، فأمر مفهوم للاسباب التى بسطناها . أما سكوت بوتسدام عن الاشارة الى فترة الانتقال وخطواته العملية ، على الصورة التى عرضناها أو على صورة غيرها ، فأمر غير مفهوم ازاء ما شهدناه من معالجته لتفصيلات دون هذه المسألة أهمية وخطورة . ولاغفالها أثر سيء على هدف بعث « ألمانيا الاخرى » لانه يترك الالمان الاحرار فى شك من مصيرهم ـ من الناحية العملية ـ الامر الذى يعطل حركة الديمقراطية .

وكان لا بد لقرارات بوتسدام من أن تعرض للحريات السياسية والمدنية ، تلك الحريات التى طال كبتها فى ألمانيا النازية ، والتى شب كثير من الالمان وهم لا يتصورون لها وجودا ، فقال المؤتمرون فى فقرة من قراراتهم « تباح وتشجع فى جميع أنحاء ألمانيا كل الاحزاب السياسية الديمقراطية ، بما يتصل بها من حقوق الاجتماع والمناقشات

العامة » وفى فقرة أخرى « مع مراعاة ضرورة المحافظة على الامان الحربى ، تباح حرية القول والصحافة والدين ، كما تحترم المنشئات والمؤسسات الدينية ويباح تكوين اتحادات تجارية حرة ، مع مراعاة نفس الضرورة » .

وتلك لفتة نفسانية بارعة : فلقد طال الكبت والقمع فى ظل النازية ، فأصبحت أول حاجة نفسية يحسها الالمان هى حرية التعبير عن آرائهم بطلاقة وفى أمان من القتل والتشريد . فان كبتهم الحلفاء من جديد ، فسيعاودهم ذلك الاعتلال العصبى الحاد ـ الذى لم يزمن بعد ـ والذى أوقعتهم فيه سياسة هتلر الارهابية . ولابد للحلفاء ـ فى سبيل بعث ألمانيا الاخرى ـ من أن يتيحوا للالمان الاحرار فرصة الاجتماع والتشاور والمناقشة ، ليعرفوا حقيقة ما فعله فيهم النظام المنهار ، وحقيقة ما ينبغى عمله لاعادة التعمير ، وليشتركوا اشتراكا ايجابيا فى بناء ألمانيا الجديدة ، ولن يتأتى لهم ذلك ، على وجه مرضى ، الا باطلاق حريات القول والاجتماع ، بصورهما المختلفة ، وانما دائما فى حدود القانون العادى الذى يحكم هذه المسائل فى الدول الديمقراطية ، وفى حدود الحيلولة دون اقامة نظام باغ لا ينسجم فى اطار المجتمع الدولى . وعند تلك الحدود ينبغى ان تقف رقابة سلطة الاحتلال ، بحيث لا يكاد أحد يحس بوجودها ، فتستطيع مختفية أن تعمل أضعاف ما تحاول عمله وهى سافرة .

* * *

على أن البحث فى نظام الحكم والادارة لن يكون كاملا ، اذا لم نعرض لما نادى به كثير من كتاب القانون الدولى العام من ضرورة تقسيم ألمانيا وتقطيع أراضيها . ولقد ذهبوا فى ذلك مذاهب شتى ، وتدور مذاهبهم كلها حول فكرة العمل على اضعاف ألمانيا :

فقال بعضهم باعادة تقسيمها الى الـ ٣٦٦ ولاية ، التى كانت تتكون منها قبل أن تتم وحدتها على يد بسمارك سنة ١٨٧١ . ورأى البعض أن يفصل الجزء الجنوبى من بروسيا ، ويفصل الجزء الشمالى البروتستانتى من ألمانيا ، وتلحق المنطقتان بالنمسا ، وتعاد ملكية بيت هابسبورج . ورأى فريق ثالث أن أضعاف بروسيا يؤدى الى اضعاف ألمانيا واذن فبدلا من فصل بروسيا عن ألمانيا ، يقتطع الحلفاء من بروسيا أراضى الرين والرور ، وكذلك الجزء الشرقى منها . وذهب فريق رابع الى الاكتفاء بفرض دستور اتحادى مفكك يربط أجزاء الريخ ربطا ظاهريا ، ويؤدى فى حقيقته الى تقطيع أراضيه .

أما أنصار تقسيم ألمانيا ـــ أيا كانت صورة التقسيم ـــ فيرون أن مصدر الخطر الالمانى فى وحدة ألمانيا السياسية ، بوجه عام ، وفى دخول بروسيا ضمن دول الريخ ، بوجه خاص .

ويقولون انه من الخطأ أن نتوهم أن جميع الالمان يرغبون فى الانضمام الى الريخ: بل أن المشاهد ان ألمان الجنوب تفصلهم عن ألمان الشمال فوارق من الجنس والتقاليد والاخلاق . والمشاهد ـ الى اليوم ـ أيضا ـ أن الاجيال القديمة فى بافاريا والنمسا يفضلون أن تحكمهم ملكياتهم القديمة ، أما الاجيال الحديثة فيسهل توجيهها تلك الوجهة . ويلاحظ أنصار التقسيم أن شعورا من البغضاء والتنافر يسود علاقة البافاريين والبروسيين، وأن السبب الوحيد الذى دعا أهل بافاريا الى التضحية بشخصيتهم المستقلة فى النظام النازى ، هو أن حركة النازية بدأت ـ فى الواقع ـ فى بافاريا . ولهذا يحس البافاريون أنهم هم الذين غزوا بروسيا ولم تكن بروسيا هى التى غزتهم .

أما القول بضرورة وضع الشعوب التى تتكلم الالمانية داخل حدود واحدة فمن باب لزوم ما لا يلزم ، ويستدلون على ذلك بسويسرة . فالسويسريون الالمان ، الذين تتكون منهم أغلبية سكان سويسرة لا يحسون أقل رغبة فى الانضمام الى أخوتهم الالمان، داخل حدود الريخ : بل انهم ـ فى الواقع ـ على استعداد لان يقاتلوا حتى الفناء ليتجنبوا ادماجهم فى الستة والثمانين المليون الالمانى ، ذلك بأنهم يقدرون استقلالهم ، ويفخرون ـ بحق ـ بتقاليدهم وتاريخهم . ولن تجد سويسريا واحدا يحس بالضيق أو البؤس بسبب تبعيته لامة صغيرة بدل ريخ ضخم كبير .

ويقول أنصار التقسيم أن تلك هى حال النمسويين والبافاريين والسكسونين ، فوراءهم قرون طويلة من الاستقلال ، بوسعهم أن يلتفتوا للوراء اليها . أما دخولهم فى الامبراطورية الرومانية المقدسة ، فى القرون الماضية ، فقد كان دخولا غامضا مفككا غير مستقر ، وكانوا دواما ، تواقين من بعد الوحدة سنة ١٨٧١ الى الاحتفاظ بشخصيتهم الوطنية . أما باقى دول الريخ الصغير فلم تنزل عن استقلالها للريخ الثانى ، الا بعد فرساى .

واعتقادهم أنه سيكون من السهل ، فى أية دولة من دويلات ألمانيا القديمة ، أن توقظ الرغبة فى العودة الى استقلالها التقليدى ، بحيث لن يمضى أكثر من جيل حتى

نرى البافاريين والنمسويين والسكسونيين ، وغيرهم ، فخورين بتاريخ وتقاليد مستقلة عن تاريخ ألمانيا وتقاليدها ، كالسويسريين اليوم سواء بسواء .

ويقدم أصحاب هذا الرأى النمسويين كمثل رائع لتغير العقلية كنتيجة لانقاص السلطة السياسية . ويقولون ان المعروف عن النمسويين اليوم انهم شعب طيع سهل الاخلاق ، ولكن التاريخ ينبؤنا انهم كانوا لقرون عديدة ، تحت حكم الهابسبورج شعبا مكروها ، وأن مسلكهم فى علاقتهم مع الطليان والمجريين والتشيك ، وغيرهم من الشعوب التى كانت تحت سيطرتهم وحكمهم الى القرن التاسع عشر ، لم تكن بخير من علاقة ألمانيا بالدول التى غزتها خلال الحرب العالمية الثانية ، وأنهم أعدموا آلاف المواطنين الذين قاموا بمحاولات ـ فشلت ـ لنفض الكابوس النمسوى ، ثم جاء عام سنة ١٩١٨ فتغيروا : تغيروا بعد أن حرمت النمسا من وسائل اضطهاد بقية الاجناس . تغير خلق الشعب بأسره الى أحسن ، تغييرا كاملا ، فأصبحوا فى وداعة السويسريين ودماثة خلقهم . وما ذلك الا لانهم أيقنوا ان الايام بالنسبة لهم قد ولت .

ويعلق أنصار التقسيم على ذلك بقولهم أنهم يتوقعون أن يألف البروسيون تلك الحقيقة المرة ـ المرة فى حلوقهم فقط ـ والتى تتحصل فى أنهم لن يتمكنوا بعد من اضطهاد الشعوب الاخرى ، فيخلق الحلفاء بذلك فضيلة من الضرورة .

تلك هى خلاصة نظرية أنصار التقسيم .

أما نظرية خصومها فتتحصل فى أن القائلين بالتقسيم يتناسون أن الالمان بعد أن ذاقوا حلاوة الوحدة وطعموا من ثمارها ، لن يقبلوا التقسيم عن طواعية واختيار : وسيكون من المحتم اذن أن يفرضه عليهم الحلفاء بالقوة الجبرية ، والقوة الجبرية كثيرة النفقات ، لان الحلفاء سيحتفظون على الدوام بقوات مسلحة كبيرة لاخماد أية معارضة أو محاولة . ويخشى خصوم النظرية أن يتحول خلق الحلفاء الى العنف ـ تحولا بطيئا غير محسوس ـ الامر الذى يتنافى مع كل المبادىء التى قاتلوا لاعلائها .

ويقولون أن تقسيم ألمانيا سيؤدى حتما الى ايحاظ الروح القومية المتعصبة بأشد مما عرفها العالم . فستوحد الولايات الجديدة تشريعاتها وتعليماتها وطرق معيشتها ، وسيتبادلون السفر والتنقل عبر تلك الحدود الصناعية الجديدة ، وستصبح الوحدة

الوطنية الالمانية عندهم شغلهم الشاغل ، لا تفكير لهم سواها ، فينقلب الغرض ، وتقوى الروح الالمانية القومية ، من حيث أراد أنصار التقسيم اضعافها .

ويقول خصوم النظرية أن تقسيم ألمانيا سيؤدى الى انزال الفقر بشعبها ويستدلون على ذلك بما وقع ـ عقب الحرب العالمية الاولى ـ من تقطيع أوصال الامبراطورية الالمانية وحلفائها فى وسط أوربا الى دول كثيرة مستقلة ، ويقولون ان ذلك أدى الى اضطراب اقتصادى عنيف والى هبوط فى مستوى معيشتهم ، وهذا كله يتنافى مع ميثاق الاطلنطى الذى وعد بتوفير الرفاهية الاقتصادية والتحرر من العوز للجميع .

وبعد ، فان حجة خصوم التقسيم أرجح من حجة أنصاره . لان هؤلاء يسلمون بأسانيد أولئك ، ثم لايحارون ردا عليها ، أو يتقدمون برد ركيك .

فتراهم ، مثلا ، لا يحيرون ردا على مسألة النفقات الباهظة التى يتكلفها الحلفاء فى سبيل فرض التقسيم على ألمانيا الموحدة .

فاذا ما عرضوا للتخوف من تقوى روح التعصب القومى ، قالوا أن الالمان ستشغلهم محاولات الوحدة ـ الى حين ـ عن أعمال الغزو والاعتداء . ولا يسلم عاقل بعلاج مؤقت ينتكس بعده المريض الى حالة أسوأ من حالته الاولى . ولا نتصور أن يقدم الحلفاء على تقطيع ألمانيا ، ويتكلفون فى سبيل ذلك جهدا مضنيا ـ لتقطيع ما اتصل ـ ويتحملون من النفقات ما تنوء به الميزانيات الضخمة ، ليجنبوا العالم الحرب مدة انشغال ألمانيا بلم قطعها، وهى لا يمكن أن تتجاوز فترة الهدنة الطويلة ـ ٢١ سنة ـ التى فصلت بين الحربين العالميتين ، حرب سنة ١٩١٤ وحرب سنة ١٩٣٩ .

ويقولون ردا على خشية افقار الدويلات الالمانية الجديدة ووقوعها فى أزمات اقتصادية واجتماعية متصلة ، أن ماوقع فى دول أوربا الوسطى عقب الحرب الماضية كان بالنسبة للنمسا والمجر ورومانيا ويوغوسلافيا . أما تشيكوسلوفاكيا فقد ازدهرت اقتصاديا. أما باقى دول الوسط فقد أصابتها الازمة لان تعداد سكانها زاد ، ولم تقابله من جانبها « بتصنيع » بلادها . ولن نرد على هذا التفسير بأكثر مما رد عليه به أصحابه ، لانهم أدركوا أن التصنيع يلزمه المال ، والدول المشار اليها كان ينقصها المال ، فاذا سألتهم من أين اذن يأتيهم ؟ أجابوك أنه كان بوسعها أن تعمل على توفير اقتصاد الاكتفاء الذاتى داخل حدودها . ولعله فاتهم أن هذا الاقتصاد بدوره يحتاج الى المال : وتلك مناقشات

كما ترى ، يشوبها الحقد والتحيز ، ولا يمكن أن يقوم على مثلهما السلام المنشود .

ومن عجب أن يزعم أنصار التقسيم ـ بخصوص النمسا والمجر ـ أنه بعد أزمة دامت عشر سنوات أو خمسة عشر، بدأ اقتصادهما يلائم الوضع الجديد ، ولكن الازمة العالمية كانت قد بدأت بدورها سنة ١٩٢٩ فلم تتحسن حالتهما ، ودليلهم على تحسن الحالة ـ قبل الازمة ـ ان النمسا كانت تدفع ديونها ! وهذا الزعم غير صحيح ، لان كل من زارا لنمسا والمجر ابتداء من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٩ رأى فيهما الفقر باديا ، فمن أين يقول أنصار التقسيم أن حالتهما بدأت تتحسن اقتصاديا لولا الازمة العالمية ؟ أما أن النمسا ظلت تدفع ديونها ـ بينما توقفت ألمانيا ـ فانما لانها كانت تقتطع المال من قوت شعبها .

وأخيرا ، فان الغاية من التقسيم هى اضعاف ألمانيا حربيا ، حيث يزعمون أن الاعتداء الالمانى جاء نتيجة الوحدة الالمانية . أما اضعاف ألمانيا حربيا فأمر يتحقق بالتجريد الحربى والاقتصادى على ما مر بك . وأما أن الوحدة هى مصدر الروح الاعتدائية فغير صحيح ، لانه لا تلازم بين الامرين . وها أن الوحدة الايطالية يحققها مازينى لايطاليا ، فلا يعرف عن ايطاليا أنها دولة معتدية الا فى عهد فاشية موسولينى .

وبعد ، فالقول بأن بروسيا هى مصدر الروح العسكرية الالمانية المعتدية ، فهو أن صدق عليها قبل سنة ١٩١٨ فانه لا يصدق بعدها . كانت الملكية ـ حقا ـ بروسية . وكان مستشار الريخ هو رئيس دولة بروسيا. وكان قادة الجيش يختارون عادة من طبقة اليونكر *Junker* فى بروسيا . وكان نظام الانتخاب فى بروسيا ـ وفى ألمانيا على ما سيأتيك تفصيله ـ بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، وقد أدى ذلك الى تحويل بروسيا الى دولة « أوليجريشيه » ، تسيطر عليها حكومة من الخاصة أو الاعيان . ولكن بعد سنة ١٩١٨ ، عندما أصبح الانتخاب عاما ، تغيرت أخلاق الدولة البروسية ، ورأيناها طوال عهد جمهورية فايمر تحكمها وزارات ديمقراطية اشتراكية .

ويلاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن ميونيخ كانت وكر حركة النازية ، فلا تجد من بروسيا سوى واحدا من زعماء النازى الاصليين وهو بورمان الذى حكم عليه غيابيا فى نورمبورج لعدم العثور والقبض عليه . أما هتلر فنمساوى ، وجورنج وهملر فمن بافاريا،

وهيس تربى فى مصر ، وروزنبرج نشأ فى بالت . وأما جوبلز فهو اسميا من بروسيا ، لانه فى الحقيقة من مقاطعة الراين .

واذن فمن العبث أن تحابى جنوب ألمانيا وتضعف بروسيا ، وانما حل مشكلة بروسيا ينبغى أن يتم على أسس أخرى : ينبغى أن يعدم الحلفاء ـ أو يضعفوا ـ لا بأنفسهم بل بوساطة نفس الالمان البروسيين وغير البروسيين ـ نفوذ طبقة اليونكر الرجعية ـ وهم كبار الملاك ـ ثم نفوذ أصحاب الصناعات الثقيلة ، وذلك مما يندرج فى برنامج التجريد الاقتصادى .